بلديات مراكز اقضية الوية بغداد والكوت وديالى

١٩٢١ ـ ١٩٥٨

ياسين عباس حمد

أ . د احمد يونس الجشعمي

الملخص :

تناولت هذه الدراسة البلديات في مراكز اقضية لواء بغداد والكوت وديالى ١٩٢١ ـ ١٩٥٨ والتي تضمنت الفقرة الاولى مراكز اقضية لواء بغداد سامراء والمحمودية ومراكزاقضية لواء الكوت الحي والصويرة والتي يعود تأسيس البعض منها الى العهد العثماني المتأخر والقسم الاخر الى مدة الاحتلال البريطاني اما في حقبة الدراسة وهي العهد الملكي ١٩٢١ ـ ١٩٥٨ فتناول الباحث تفاصيل عن كوادر هذه البلديات في العديد من عقود مدة الدراسة وواردتها ومصروفاتها ، فضلاً عن ذلك المشاريع التي انجزتها البلدية وماهي المعوقات التي كانت تقف عائقاً امام تنفيذها لهذه المشاريع وتعرض الباحث الى مجالسها البلدية ذاكراً بعض اسماء اعضاء هذه المجالس واملاك هذه البلديات وعزز الباحث الدراسة بالعديد من الجداول التي تضمنت كوادر البلديات ورواتبهم وواردات ومصروفات هذه البلديات .

وفي الفقرة الثانية تعرض الباحث الى مراكز اقضية لواء ديالى خانقين والخالص (دلتاوه) ومندلي والمقدادية (شهربان) وتطرق الباحث الى مراحل تاسيس هذه البلديات وماحققتة من مشاريع سواء في العهد العثماني او البريطاني وماتم انجازه من قبل البلديات في مدة البحث ١٩٢١ ـ ١٩٥٨ وماتحقق من خدمات ولاسيما في خدمتي الماء والكهرباء والمكائن التي استخدمت ومدى قدرتها والكوادر التي عملت في هذا الاختصاص ، فضلاً عن ذلك تعرض الدراسة المشاكل التي كانت تعاني منها البلديات .

Summary

This study dealt with municipalities in the districts of Baghdad, Kut and Diyala 1921-1958, which included the first section the centers of the districts of Baghdad, Samarra and Mahmudiyah, and the centers of the districts of the district of Kut al-Hay and Suwayrah, some of them were established at the late Ottoman era and others to the period of the British occupation. The study period is The royal era 1921-1958, so the researcher dealt with details about the staff of these municipalities in several decades of the study period, their imports and expenses, in addition to that the projects that the municipality completed and what were the obstacles that stood in the way of implementing these projects. Its municipal councils, mentioning some of the names of the members of these councils and the properties of these municipalities.

In the second section, the researcher presented the centers of the districts of the Diyala Brigade, Khanaqin, Al-Khalis (Deltaweh), Mandali, and Al-Muqdadiya (Shahrban). The researcher exposes the Ottoman or British era, and what was accomplished by the municipalities during this research period 1921-1958, and what was achieved of services, especially in the services of water and electricity, and the machines that were used, the extention of their capacity, and the staffs that worked in this specialty, in addition to that, the study presents the problems that the municipalities were suffering from.

المقدمة :

كثيرة هي المواضيع التي تناولتها اقلام الباحثين ولعل في مقدمتها المواضيع السياسية ومن ثم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية الا ان بعض المواضيع بقيت بحاجة الى عناية الباحثين ودراستها ولاسيما المواضيع الاجتماعية إذ ان بعض المؤسسات لازالت بحاجة الى الدراسة ومن هذه المؤسسات البلديات في العراق ولذلك جاء اختياري لموضوع (البلديات في مراكز اقضية بغداد والكوت وديالى ١٩٢١ – ١٩٥٨.

قسم الباحث الموضوع الى مبحثين كان الاول بعنوان (بلديات مراكز اقضية لواء بغداد والكوت) وتم تقسيم المبحث الى فقرتين تضمنت الفقرة الاولى بلديات مركز لواء بغداد وهي بلديتي مراكز قضاء سامراء والمحمودية وتطرق البحث الى تاريخ تأسيس البلديتين ، إذ يعود الى العهد العثماني وكوادر وواردات ومصروفات البلديتين ومجالس البلديات واعضاء هذه المجالس في مدة الدراسة ، فضلاً عن ذلك اهم المشاريع التي قامت بها البلدتين والمشاكل التي اعترتهما ووقفت حائلاً دون تنفيذ مشاريعهما وتناولت الفقرة الثانية بلديات مراكز لواء الكوت وهي ثلاثة بلدية مركز قضاء الحي والصويرة وبدرة وتناولت الدراسة ايضاً تاريخ تأسيس هذه البلديات وكوادرها وواردتها ومصروفاتها واملاكها ، فضلاً عن ذلك المشاريع التي تخص خدمتي الماء الصالح للشرب والكهرباء وكوادرها وحتى المكائن التي كانت تستخدم في هذه المشاريع .

وجاء المبحث الثاني (بلديات مراكز اقضية لواء ديالى) وتناول البحث ثلاثة بلدياتت ضمها لواء ديالى وهي بلدية مركز قضاء خانقين وبلدية مركز قضاء الخالص (دلتاوه) وبلدية مركز قضاء المقدادية (شهربان) تعرض المبحث الى مواقع هذه البلديات وتاريخ تأسيسها ووضعها خلال مدة الاحتلال البريطاني ومن ثم دراستها في مدة الدراسة من جوانب عديدة لاسيما كوادرها وواردتها ومضروفاتها فضلاً عن ماقدمته من خدمات الى اهالي هذه المراكز وهل كانت قدراتها المادية التي كانت تعتمد على وارداتها من املاكها او رسومها او المنح الحكومية تجعلها قادرة على الايفاء بحاجة الاهالي من الخدمات .

(١)

المبحث الاول : بلديات مراكز افضية لواء بغداد والكوت :

اولاً : بلديات مراكز أقضية لواء بغداد .

١ – بلدية مركز قضاء سامراء :

اتخذت السلطات العثمانية في العراق عام ١٨٧٥ قرارا باعتبار سامراء قضاءاً تابعاً إلى لواء بغداد ويبعد القضاء عن مركز اللواء مسافة (١٢٠) كيلو متر(١) ، وبلغ عدد سكانه (٤١٦٠٠) نسمه وعدد دوره (٦٤٥٥) داراً ولحاجة القضاء إلى الخدمات البلدية تم تأسيس بلديتها في عام ١٨٧٥ وأصبح محمود اغا رئيساً للبلدية وفي عام ١٩٠١ كان رئيس بلدية قضاء سامراء سيد محمود ونوري افندي كاتباً ، وتكون مجلسها البلدي عباس الياسين افندي ومحمد العلوي وفتح الله افندي وفي عام ١٩٠٦ تولى مهام رئاسة البلدية من جاسم أفندي وضم مجلسها محمد الكبيس وعلي افندي واحمد افندي وهاني افندي وسالم الحسين أفندي (٢) ، وعند احتلال العرق من قبل القوات البريطانية شكلت القوات المحتلة مجلساً بلدياً في القضاء ضم رئيساً للبلدية وكاتباً وعريفا شرطة وعامل إنارة وحارسان ليليان ومنادي (٣) .

وفي عام ١٩٢٥ تكون كادر البلدية من رئيس البلدية ومرتبه (١٢٠) وكاتب وأمين للصندوق ومرتبه (١٠٠) وموظف للنفوس ومرتبه (١٠٠) وثلاثة مراقبين مرتب كل واحد منهم (٢٥) وحارس ومرتبه (٢٥) ومنور للمصابيح ومرتبه (٥٠) وثلاثة مختارين مرتب كل واحد منهم (٣٠) ، فضلاً عن ذلك ضم كادرها مفتش للصحة ومرتبه (٦٠) وستة كناسين اثنان منهم مرتب كل واحد منهم (٢٥) والأربعة الآخرين مرتب كل واحد منهم (٢٠) وزبالين مرتب كل واحد منهم (٢٠) ، فضلاًعن ذلك ضم كادرها المسؤول عن العتبة العسكرية المطهرة ومرتبه (٢٠) وأمام جامع القضاء حسين شريف باشا ومرتبه (٢٠) ومؤذن العتبة العسكرية ومرتبه (١٥) والروبية (٤) ، هي العملة التي تسلم الكادر رواتبه فيها (٥) .

تكونت واردات بلدية قضاء سامراء عام ١٩٢٥ من رسم البيوت والدكاكين (٢٤٠٠) روبية ورسم الذبيحة (١٥٠٠) روبية ورسم سمسرة الحيوانات (٣٦٠) روبية ورسم المباني (١٢٠) روبية ورسم الإجازات (٨٤٠) روبية ورسم الجسور والمعابر (١٢٠) روبية ورسم المختارين (٨٠٠) روبية ورسم الدلالية (٧٣٠) روبية ورسم الأرضية (١٨٠) روبية ورسوم متفرقة (٧٧٦٠) روبية ، اما مصروفات البلدية هي رواتب ومخصصات المستخدمين (٢٣٨٠) روبية ورواتب الحراس (١٣٨٠) روبية ورواتب المختارين (١٠٨٠) روبية ومصاريف احتياطية (١٢٠٠) روبية ورواتب مركز التصويت (١٢٠٠) روبية ومصروفات متفرقة (٥٣٠) روبية وتنظيم الطرق (١٠٠) روبية وتعليم الأميين (٦٠٠) روبية وصرفيات الإنارة (١٥٢٠) روبية ورواتب موظفي الصحة (٧٢٠) روبية ورواتب المختصين بالوقاية (٢٢٨٠) روبية وأشغال الصحة وصرفيات متفرقة في هذا الباب (٩٦٠) روبية وإسعاف الفقراء (٥٣٠) روبية ومصاريف الدفن (١٠٠) روبية ورواتب مستخدمي الجوامع (٢٠٠٠) روبية وأثاث البلدية (١٥٠) روبية (٦) .

كان رئيس بلدية قضاء سامراء عام ١٩٣٧ محمود صالح قاسم والذي تسلم مهام إدارة مسؤولية البلدية منذ عام ١٩٢١ وامتلك قدرات جيدة في إدارته للبلدية وضم كادرها إلى جانب الرئيس كاتب البلدية شاكر ومرتبه (٦) دينار ومفتش التنظيفات صالح عبدالله ومرتبه (٤) دينار ومراقبين عدد (٢) مرتب كل واحد

(٢)

منهم (٣,٥٠٠) دينار وزبالين عدد (٦) مرتب كل واحد منهم (١,٢٥٠) دينار وكناسون عدد (٦) مرتب كل واحد منهم (١,٢٥٠) دينار ، فضلاً عن ذلك ضمت البلدية بستاني ومرتبه (١) دينار وحراس عدد (٥) كانوا يقومون بمهمة حراسة الأسواق وأوكلت مهمة حراسة البلدة إلى الشرطة وضم مجلسها البلدي عام ١٩٣٧ ستة أعضاء هم حسون الياس وكامل السيد عباس والشيخ سعيد الشيخ حسب وثجيل الحاج حمادي وحسن السيد عباس وعبدالحق الحاج شهاب ورصدت البلدية مبلغ (٥٠) دينار كان الغرض منه بناء مجزرة في مركز القضاء الا ان المبلغ الذي تم رصده لبناء المجزرة لم يكن كافيا من اجل انجازها وقد بلغت واردات البلدية في عام ١٩٣٦ مع مدورها من عام ١٩٣٥ (٣١٨٨,٤١٣) دينار وبلغت مصروفاتها عام ١٩٣٦ (١٨٧٩, ٦٢٠) دينار وبقي لديها مدور إلى عام ١٩٣٧ هو (١٣١٠,٧٩٣) دينار(٧) .

ضم كادر لجنة الماء والكهرباء في قضاء سامراء عام ١٩٣٧ كل من خليل وهو محاسب اللجنة ويعمل اميناً للصندوق في الوقت نفسه ومرتبه (٤) دينار ومحمد حسن براد المشروعين ومرتبه (٤,٥٠٠) دينار ومسؤول الأسلاك والإنارة في الطرق العامة ابراهيم امين ومرتبه (٤) دينار وسائق الماكينة حسن الحاج صالح ومرتبه (٤,٢٣٠) دينار ومعاونين لسائق ومرتب كل واحد منهم (١,٥٠٠) دينار وحارس ومرتبه (٧٥٠) فلساً وكان هؤلاء الموظفون على الملاك الدائم وكان من المقرر اقراض بلدية قضاء سامراء (١٠٠٠) دينار من قبل متصرفية لواء بغداد من اجل سد نواقص المواد الكهربائية التي كان المشروع بأمس الحاجة اليها وبلغت البلدية بهذا القرار من قبل وزارة الداخلية وحسب كتاب الوزارة المرقم (٥٢٢) في ٧ كانون الثاني ١٩٣٦ اكد ذلك تقرير المفتش الإداري المرقم (٢٧) في ٢ شباط ١٩٣٧ والذي أشار إلى إن البلدية لم تستلم المبلغ إلى حين وقت الزيارة ومن جانبه طالب المفتش وزارة الداخلية بضرورة الإسراع بتسليم المبلغ إلى البلدية من اجل سد النواقص التي يحتاج اليها المشروع (٨) .

تكونت املاك بلدية مركز قضاء سامراء عام ١٩٤٩ من سراي الحكومة ومدرستان احدهما ابتدائية والأخرى متوسطة ومستوصف في قرية الدور ومجزرة صحية ونادي للموظفين ودكان وكان في منهاج إدارة البلدية القيام بالعديد من المشاريع ومن تلك المشاريع تشيد كراج ومقهى وأربعين دكاناً ومطعم وتم اختيار عرصة النواب من قبل البلدية لإقامة تلك المشاريع عليها ومن اجل القيام بتلك المشاريع وجب عليها استقراض مبلغ (١٠٠٠٠) دينار من قبل خزينة الدولة ويعد هذا المبلغ من الضخامة ويتعذر على البلدية الحصول عليه ولذا تعد الخطط العمرانية التي تعدها البلدية من الأمور التي تكتب على الورق ولكن في واقع الحال تكون صعبة المنال لضعف البلدية المالي أولا ولعدم استجابة الجهات المعنية لحاجة البلدية من الأموال لتنفيذ مشاريعها هذا ماكده تقرير المفتش الإداري ذي الرقم (٤٥) في ٧ نيسان ١٩٤٩ الذي اوضح ان مشروع الماء في القضاء غير كافي إلى اهالي وعد السبب في ذلك صغرحجم ماكينة الماء وحجم الأنابيب التي تنقله إلى البيوت واوصى

باستبدالها بواحدة اكبر منها حجما واستبدال الأنابيب هي الأخرى بحجم اكبر لعلاج مشكلة قلة الماء الصالح للشرب وذكر المفتش مشروع الكهرباء الذي كان في تحسن مستمر حسب قول المفتش ، ولاسيما بعد اضافة الماكينة الرابعة إلى المشروع وزيادة عدد المشتركين وقيام الجهات المسؤولة في البلدية بتقديم كافة التسهيلات للمشتركين (٩) ، وبقيت الخدمات التي تقدمها البلدية في قضاء سامراء وحتى نهاية حقبة الدراسة التي نحن بصدد تناولها ليست بمستوى الطموح التي كان يرجوها المواطن وبخاصة خدمتي الماء والكهرباء التي بقي سكان القضاء يشكون من فقدانها (١٠) .

ان الإمكانيات التي اعتمدت عليها البلدية هي وارداتها وكانت لاتسعف البلدية بالقدرة على العمل الذي

(٣)

يؤدي في نتائج ايجابية في مجال تقديم الخدمات إلى اهالي القضاء وقد يكون النظر إلى الجهات الحكومية في سبيل تقديم الدعم إلى هذه البلدية بعيد المنال والسبب في ذلك ان عمل البلديات يعتمد بشكل كبير على ماتحصل عليه من إيرادات وهذا الأمر قد تكون سلبياته اكثر من ايجابيته وبخاصة اذا كانت البلدية تقع في قضاء تكون إيراداته المالية ضعيفة .

٢ ـ بلدية مركز قضاء المحمودية :

يقع قضاء المحمودية جنوب بغداد على بعد (٣٥) كم وبلغ عدد سكانه حسب احصاء عام ١٩٤٧ (٥٣٦٨٣) نسمه ويعود تأسيس بلدية القضاء إلى العهد العثماني (١١) .

تكون كادر بلدية قضاء المحمودية عام ١٩٢١ من رئيس البلدية ومرتبه (٩٠) روبية وكاتب ومرتبه (٧٠) روبية وفراش ومرتبه (٢٥) روبية وجاوش (شرطي البلدية) ومرتبه (٢٠) روبية ، فضلاً عن ذلك كان للبلدية حارس وكناس وزبال ومرتب كل واحد منهم (٢٠) وتسلم الكادر رواتبه بالروبية ، وفي عام ١٩٢٤ كانت واردات البلدية هي رسم الذبيحة (٨٥٠) روبية ورسم الأرضية (٦٠٠) روبية ورسم الدلالية (١٨٠٠) روبية ورسم الترميمات (١٠٠) روبية ورسم الحراسة (٤٠٠٠) روبية ورسم الإجازات (٥٠٠) روبية ورسم بقايا أموال البلدية (٥٩٤) روبية وكانت مصروفات البلدية هي معاشات ومصروفات المستخدمين (١٦٤٠) روبية وإيجار المستوصف الطبي (١٢٠) روبية ومصروفات متفرقة (٧٠) روبية ومصروفات المحروقات (٢٠) روبية وأثاث البلدية (٢٠) روبية وصرف في التجهيز والتكفين (٥٠) روبية وفي إشغال البلدية صرفت في تصليح الطرق (٢٥٠) روبية وفي رشها (٢٥٠) روبية ورواتب الحراس (٣٩٦٠) روبية وراتب موظفي التنوير (٣٠٠) روبية وصرفيات الإنارة الغاز ومايتعلق به (٦٠٠) روبية وقيمة شراء (١٠) فانوس (١٠٠) روبية ومخصصات القائمون بالوقاية (١٢٤٠) روبية (١٢) .

أجريت اول انتخابات تبديل نصف اعضاء المجلس البلدي في القضاء عام ١٩٢٤ وحصل محمد ناجي على (٢٠٥) صوت وسندل الناصر على (١٣١) صوت وشاكر العبدالله على (١٣٠) صوت وكاظم العيدان (٧١) صوت وحاز على المركز الأول محمد ناجي الا انه ابعد من المجلس بسبب فصله من وظيفته في الشرطة (١٣) ، ولم يقتصر الأمر على محمد ناجي وإنما ابعد ايضاً سندل الناصر على الرغم من انه يتصف بالأخلاق الحميدة والسمعة الطيبة الا انه لايعرف القراءة والكتابة ولايستطيع انجاز اعمال المجلس بجدارة ولهذه الأسباب تم ترشيح كاظم العيدان على الرغم من حصوله على اقل الأصوات مما دفع محمد ناجي ان يقدم اعتراضاً إلى المفتش الإداري اوضح فيه ان الانتخابات لم تسير بشكل قانوني بعد ان ذكرتدخل قائمقام القضاء في الانتخابات وبين سبب آخر هو ان كاظم العيدان كان من سكان القضاء الذي لم يمضي على سكنه سنتان وليس لديه من الأموال لدفع الضريبة التي حددها قانون انتخابات المجلس البلدي ومن جانبه بين سندل من خلال عريضة إلى متصرف لواء بغداد ان إبعاده من العضوية يعد مخالفاً إلى قانون الانتخابات ، إذ اشار إلى ان القانون حصر تعيين رؤساء البلديات بطريقة الانتخابات من قبل الأهالي لكي يضمنوا الحصول على اشخاص يعرفونهم (١٤) ، فضلاً عن ذلك أشار ان الرئيس الذي تم اختياره لم يحصل على اكثرية الأصوات ولايمتلك دار في القضاء ملكاً له ، فضلاً عن ذلك انه مدان بمبلغ (١٧٠٠) روبية وتم وضع الحجز عليه (١٥) .

(٤)

يبدو ان الانتخابات وان كانت نتائجها في صالح اشخاص تم اختيارهم من اهالي المنطقة وضمن حدود بلدياتهم وهذا ماينطق به القانون البلدي وقد تستغل بعض فقرات القانون نفسه من قبل الأشخاص المستنفذين منها عدم معرفة القراءة والكتابة او عدم القدرة على الإدارة او الكفاءة لترشيح من هم يرغبون بهم ويتركون القانون جانباً .

حصلت بلدية المحمودية على قرض (٢٠٠٠) دينار عندما قررت الحكومة منح البلديات القروض ليتسنى لها انشاء المشاريع العمرانية في عام ١٩٣٦ وكان في نية بلدية قضاء المحمودية انشاء المشاريع ومن ضمنها مشروعي الماء والكهرباء ولكن اي من المشروعين لم يبصر النور على الرغم من قيام البلدية برصد (٦٠٠) دينار من قيمة القرض لانجاز مشروع الماء الا ان كلفة المشروع التي قدرها مهندس البلدية بـ (١٥٠٠) دينار هي التي اوقفت عزم البلدية في انجاز المشروع على الرغم من الحاجة الماسة في قيامه إلى اهالي القضاء (١٦) .

زار المفتش الإداري بلدية قضاء المحمودية وأكد في تقريره المرقم (١٧٩) في ٢٦ تشرين ١٩٣٦ ان حسابات بلدية المحمودية كانت غير منتظمة وصرفت الأموال التي تخص تنظيم الطرق وتعديلها بدون قرار من المجلس البلدي ، فضلاً عن ذلك كانت أوراق البلدية وسنداتها مبعثرة وغير دقيقة وعد السبب في ذلك كاتب البلدية وأمين صندوقها ونتيجة توصية المفتش الإداري تم استبدال الكاتب القديم بالكاتب علي عباس وتعيين القائمقام مديراً للبلدية مع ممارسة مهام عمله كقائمقام وضم المجلس البلدي في عضويته عبد الحمادي وعبد الكريم العباسي وجاسم المفضل وذبيان الأحمد وعبدالله الحاج امين وحمزة البكيت (١٧) . والجدول الأتي يبين الإيرادات والمصروفات لبلدية المحمودية عام ١٩٣٦ .

جدول رقم (٦) يبين إيرادات ومصروفات بلدية قضاء المحمودية عام ١٩٣٦ (١٨) .

الأبواب	المبلغ	
	فلس	دينار
المدور من عام ١٩٣٥	٩٧	٩٤٩
الواردات التخمينية عام ١٩٣٦	٥٠٠	٩٠٢
المجموع	٥٩٧	١٨٥١
المصروفات التخمينية	١٠٠	٩٤٠
المدور إلى عام ١٩٣٧	٤٩٧	٩١١

لو نظرنا إلى الجدول رقم (٦) لوجدنا ان إيرادات البلدية كانت (٩٠٢) دينار وهو مبلغ ليس بكبير ويبدو ان وجود البلدية في القضاء قد حد من سعت وارداتها لعدم وجود إيراد يأتيها من خارج القضاء الا في حالة حصولها على قرض او منحة من الجهات الرسمية وإذا نظرنا على مصروفاتها نجدها (٩٤٠) دينار وهي مقاربه إلى وارداتها وقد يشكل قلة الواردات مشكلة للبلدية باعتبارها الجهة المسؤولة عن كثير من الخدمات التي يحتاجها القضاء .

(٥)

تمكنت بلدية مركز قضاء المحمودية عام ١٩٤٠ من الحصول على قرض من المصرف الصناعي والزراعي وقدره (١٥٠٠) دينار وشرعت بشراء ماكينتين قوة الواحدة (٣٦) حصان من طراز روبسن قوة الدينمو (٢٢٠) واستخدمت احدهما إلى مشروع الكهرباء في حين استخدمت الثانية إلى مشروع الماء وتم تنصيب الأسلاك الكهربائية وتألفت لجنة لإدارة الكهرباء في القضاء من القائمقام ورئيس البلدية وعضو المجلس الإداري وآخر من المجلس البلدي وضمت اللجنة عدد من الموظفين هم كاتب البلدية وأمين الصندوق وجابي راتب كل واحد منهم (٣) دينار، فضلاً عن ذلك ضم الكادرمشغلين للمكائن مرتب الأول (٤,٥٠٠) دينار والثاني مرتبه (٢,٥٠٠) دينار وعامل لأسلاك مرتبه (٣) دينار وكان موجود صندوق اللجنة (١٢٦,٥٠٠) دينار وللجنة مبلغ آخر ، إذ كان لديها صكوك بقيمة (١٧١,٠٠٠) دينار وزيادة عن ذلك كان للجنة مبلغ (١٠٠٠) دينار مودعه في صندوق البلدية في خزينة الدولة وبذلك أصبح للبلدية مبلغ (١٢٩٧,٥٢٠) دينار وحددت اللجنة سعر الوحدة الكهربائية للشوارع والأزقة بـ (١٥٠) فلساً وتقوم البلدية بدفعها شهرياً اما سعر الوحدة الكهربائية إلى الأهالي حدد بـ (١٥٠) فلساً يدفع مقطوعا من قبلهم (١٩) .

كان مشروع الكهرباء في قضاء المحمودية لايفي بحاجة السكان من الكهرباء وبسبب ذلك قررت اللجنة شراء ماكينة جديدة لكي تعزز الطاقة الكهربائية إلى اهالي القضاء وفي سبيل تحقيق ذلك قررت استقراض المبلغ من مديرية البلديات العامة وكانت إيرادات الكهرباء عام ١٩٤٨ (٢٢٠٠) دينار صرف منها (١٩٣٣) دينار وبقي في الخزينة (٢٦٧) دينار وانشأ مشروع الماء في تموز عام ١٩٤٨ حين استنفرت البلدية كافة كوادرها في سبيل انجاز العمل وعلى الرغم من ذلك كان حجم المشروع لايتناسب مع حاجة سكان القضاء من توفير الماء الصالح للشرب وبسبب ذلك اضطرت اللجنة إلى مد أنابيب اضافية في شوارع القضاء في سبيل توفير كميات المياه التي تكفي اهالي القضاء وان لم تدخل في كلفة المشروع معتمدة في ذلك على مديرية البلديات العامة في سبيل سد النقص الحاصل في المشروع ، وفي عام ١٩٤٩ تولى إدارة بلدية قضاء المحمودية عبدالله الحاج امين وعين في وظيفته منذ عام ١٩٣٩ ومرتبه (١٢) دينار وبلغت إيرادات البلدية عام ١٩٤٩ (٤٤٣٥) دينار صرفت منها (٣٧٣٣) دينار وبقي لدى البلدية (٧٠٢) دينار (٢٠) .

كان في نية الجهات المسؤولة ومن ضمنها بلدية المحمودية عام ١٩٥١ عزمها على توسيع الشارع العام إلى (٢٥) متر وكانت بلدية المحمودية تقوم بصرف مبالغ كبيرة على ترميم الشارع نظراً لما تسببه السيارات القادمة من كربلاء والنجف والحلة من حفر وتخريب في الشارع سيما وإنها تأتي بأعداد كبيره وعلى الرغم من ان مهمة اصلاح الشوارع الرئيسية ليست من مهمات الملقاة على عاتق البلديات وإنما كانت هذه المهمة تقع على عاتق وزارة الأشغال العامة هذا ماذكره المفتش الإداري في تقريره المرقم (٧) في ٢٨ ايار١٩٥١ الذي اقترح اقامة بناية جديدة بدل البناية القديمة للبلدية الذي أشار إلى إن البناية القديمة حتى وان تم ترميمها لم تعد المكان اللائق لإقامة البلدية على الرغم من ان مكانه موقعه مناسب وان بالإمكان تهديمه وبناءه وتوسيعه واحاطته بالحدائق (٢١) ، ومن اعمال بلدية المحمودية قيامها في عام ١٩٥٧برصف جانبي الطريق الرئيس بصبات كونكريتية في مركز قضاء المحمودية الذي يربط المحمودية من جهة الشمال بلواء بغداد ومن جهة الجنوب بالوائي كربلاء والحلة (٢٢) .

(٦)

ثانياً : بلديات مركز اقضية لواء الكوت :

١ - بلدية قضاء الحي :

يقع قضاء الحي إلى الجنوب الشرقي من قضاء الكوت على بعد (١٢٤) كم وقد أسس على يد اسرة ال ال خان في عام ١٨١٦ (٢٣) ، وقد بلغ عدد نفوس القضاء حسب احصاء عام ١٩٤٧ (٦٨٥٣٧) نسمه اما سكان مركز القضاء فبلغ حسب الإحصاء نفسه (١٠٦٢٧) نسمه (٢٤) ، وتأسست بلدية قضاء الحي في عام ١٨٨٢ وكان رئيس البلدية عبدالعزيز افندي اغا وكاتب البلدية محمد امين افندي وضم مجلسها عبداء اغا وحاج سلمان حاج فلفل اغا وحاج اغا وأصبح عام ١٨٨٨ حسن افندي رئيساً للبلدية وضم مجلسها البلدي صادق افندي

وعساف افندي وعبدالعزيز افندي وفي عام ١٩٠٠ ضم كادرها جواد اغا رئيساً ومحمد ثويني وعساف افندي (٢٥) ، وفي عهد الاحتلال البريطاني بلغت واردات بلدية قضاء الحي (١٤٢٩٥) روبية ومصروفاتها (١٧١٣٥) روبية (٢٦) .

تكون كادر بلدية قضاء الحي عام ١٩٢٣ من رئيس البلدية ومرتبه (١٢٥) وكاتب ومرتبه (١١٠) ومفتش بلدي ومرتبه (٥٠) وجاوش (شرطي البلدية) عدد (٤) مرتب كل واحد منهم (٣٠) ومختارين مرتب كل واحد منهم (٣٠) ومنادي ومرتبه (٣٠) وفراش ومرتبه (٣٠) ومفتش صحي ومرتبه (١٠٠) ومأذون الوقاية ومرتبه (٢٣,٣٠٠) ، فضلاً عن ذلك تم تسليم الحراسة بالالتزام من قبل البلدية (٢٧) وكان الكادر يتسلم رواتبه بالروبية . وكانت واردات بلدية مركز قضاء الحي عام ١٩٢٣ هي رسم البيوت والدكاكين (٢٩٠٠) روبية ورسم المباني (٦٠٠) روبية ورسم الذبيحة (٢٠٠٠) روبية ورسم إجازات البناء (٢٠٠٠) روبية ورسم سمسرة الحيوانات (١٥٠٠) روبية ورسم المعابر والجسور (١٢٠٠) روبية ورسم الدلالية (١١٥٠) روبية ورسم الغرامات (٢٠٠) روبية ورسم إيجارات أملاك البلدية (١١٠٠) روبية ، فضلاً عن ذلك أن من رسوم البلدية رسم الحراسة (٢٢٠٠) روبية ورسم السكلة (الأرضية) (١٠٠٠) روبية وقد بلغ موجود الصندوق (٢٠٠٠) روبية وتعددت الأبواب التي تم صرف أموال البلدية فيها عام ١٩٢٣ إذ انها صرفت معاشات ومخصصات إلى متستخدميها (٢٠٢٠) روبية ومخصصات موظفي البانزين (١١٠٠) روبية ورواتب الحراس (١١٠٠) روبية ورواتب المختارين (٧٢٠) روبية وصرفت على تنظيم الطرق (١٠٠٠) روبية فضلاً عن ذلك صرفت على موظفين القائمين بالوقاية من الأمراض (٢٤٦٠) روبية وإسعاف الفقراء (٦٠٠) روبية ودفن الموتى (٥٠) روبية (٢٨) .

أنتخب محمد رؤوف الحكم رئيساً إلى بلدية مركز قضاء الحي عام ١٩٢٤ (٢٩) ، وقد اعقبه في رئاسة البلدية إبراهيم افندي وعين إلى جانبه كاتباً إلى البلدية محمود افندي وتولى مهام التفتيش في البلدية محمود العواد وفي عام ١٩٢٧ ألت رئاسة البلدية إلى صالح جلبي شكارة والذي ظل يمارس عمله برئاسة البلدية حتى عام ١٩٣٥ (٣٠) ، وحل قائمقام القضاء محل الرئيس السابق وفي عهده أنجزت العديد من المشاريع إذ ان البلدية قامت بانجاز سوقاً إلى اصحاب مهنة القصابة بشكل منعزل عن باقي المهن وحاولت توفير الشروط الصحية الملائمة في السوق لكي تحافظ على صحة المواطنين من الأمراض ، إذ انها قامت بتبليط أرضيته من الاسمنت وجدرانه من الكاشي وعمل مشبك لمنع دخول الذباب والحشرات

(٧)

ومن اعمالها أيضا بناء سوق لبائعي الالبان والمخضرات ، فضلاً عن ذلك أنجزت البلدية عدد من البيوت وهيأتها لكي تجعل منها صالحة إلى السكن حتى تتمكن من إيجارها لرفد ميزانيتها حتى تصبح قادرة على انجاز مزيد من المشاريع التي يحتاج اليها سكان القضاء وسعت البلدية إلى ترميم البناية التي يسكن فيها الموظفين التابعين إلى دوائر الحكومة في القضاء وفي سبيل الحد من المعانات التي يسببها الفيضان إلى الموطنين في مواسم الإمطار اهتمت بتقوية السداد وزيادة على ذلك انشأة علوه اسماك ذات مواصفات حديثة وسوقاً إلى بيع الألبان خاص بالنساء إلى جانب ذلك أنجزت مجزرة ذات مواصفات حديثة (٣١) .

كانت ممتلكات بلدية قضاء الحي عام ١٩٣٥ تضم (١٣) حانوتاً مع مخزن ودارين وعرصه وقدرة قيمة هذه الأملاك بـ (٣٠٠٠) دينار ، فضلاً عن ذلك امتلكت البلدية معبر تم إيجاره بالالتزام بمبلغ (١٥٧) دينار وكان بحاجة إلى التعمير ، وقد وجد في قضاء الحي مشروع ماء وكهرباء الا انه لايعود إلى البلدية بل هو ملك إلى احد الأشخاص وكان هذا المشروع يعاني من نواقص كثيرة ولاسيما ماكينة الكهرباء ووصف من قبل المفتش الإداري وحسب تقريره المرقم (١٦٠) في ١٥كانون الأول ١٩٣٥ ان المشروع غير منتظم ولايصح أن يقال عنه مشروع ولاسيما وان معظم البيوت مظلمة وأوصى المفتش بضرورة تأسيس مشروع ماء وكهرباء من قبل البلدية في مركز القضاء وذلك ببيع ممتلكتها بمبلغ (٣٠٠٠) دينار فضلاً عن ذلك قيام المجلس البلدي باستقراض الملبغ المتبقي وذلك قرر المجلس البلدي بقراره (١٣١) في ٩ايار ١٩٣٦ باستقراض مبلغ (٢٠٠٠) دينار من وزارة المالية من اجل انجاز مشروع الكهرباء وكان مركز القضاء يضاء (١٤١) مصباح وبسعر

(١٢٥) فلساً في الشهر للمصباح الواحد (٣٢) ، وتكون اعضاء المجلس البلدي عام ١٩٣٦ من عبدالكريم الحاج موسى ورشيد المنهل وعبد الحاج موسى ومحمد الروشيد وعريبي الحاج حسن وعريبي الحاج عبود وعدت بلدية قضاء الحي من الصنف الرابع ولذلك عد المفتش الإداري وجود (٦) اعضاء مخلفا إلى قانون البلديات المرقم (٨٤) والذي نص على انتخاب (٤) اعضاء إلى البلدية من الدرجة الرابعة وبسبب ذلك اختير أربعة من الفائزين الذين حصلوا على أكثر الأصوات وفي عام ١٩٣٧ تكون اعضاء المجلس البلدي من عبدالكريم الحاج موسى وعريبي الحاج عبود ومحمود العجيل وإبراهيم الحاج محمد (٣٣) .

بلغت واردات بلدية قضاء الحي عام ١٩٤٠ (٩٥٨,٦٥٢) دينار وصرف منها (٨٣٩,٨٧٧) دينار على اعمال البلدية ورواتب إلى موظفيها وتبقى في صندوقها (١١٨,٧٧٥) دينار وتكون مجلسها البلدي من عربيي الحاج عبود والحاج جميل التميمي والسيد رؤوف الحكيم ورشيد الشعال ومحمود الجميل وكان اعضاء المجلس البلدي مواظبون على اجتماعاتهم هذا مأكده تقرير المفتش الإداري المرقم (٩٦٤٣) في ١٨ آب ١٩٤٠ الذي أشار إلى إن اعضاء المجلس هم من أهل القضاء وهم من خيرة ابناءه وكانوا ممن يسايرون الحكومة ولم تحصل منهم اية معارضة اتجاة اي قرار تتخذه الحكومة ، ومن المشاريع التي قامت بها البلدية :
١ – رصدت البلدية مبلغ (٢٠٠) دينار في ميزانيتها لتبليط شارع السراي الرئيس في القضاء والشوارع القريبة منه .

٢– فتح شارع النهر وجعله متصلاً من الجهة القريبة من القصبة من اجل ان يتسنى إلى السيارات المرور فيه وبادرة البلدية إلى عمل الأرصفة إلى الشارع .

(٨)

٣- جرى تخطيط عرصات بواسطة ملاحظ البلدية في قضاء الكوت من اجل بيعها على سكان القضاء حتى يتمكنوا من اقامة بيوت حديثة عليها وحل أزمة السكن وتوسيع هذه القصبة المتأخرة على الرغم من قدمها (٣٤) .

قررت بلدية قضاء الحي في عام ١٩٤٤ استملاك دور السكان القاطنين على ضفة نهر الغراف من اجل فتح شارع بعرض عشرة أمتار وذلك لغرض توسيع الخدمات العمرانية لسكان القضاء ، وفي عام ١٩٤٥ عين نوري عبد الرزاق كاتبا إلى البلدية وعمل في وظيفة الحسابات علي مرهون الذي عين في وظيفته في عام ١٩٤٣ (٣٥) وكان ملاك البلدية يضم في آذار ١٩٥٨ قائمقام القضاء رئيساً إلى البلدية ومرتبه (٤٢,٥٠٠) دينار ومحاسب البلدية ومرتبه (٢٥) دينار وكاتب البلدية ومرتبه (١٤) دينار، فضلاً عن ذلك ضمت البلدية ثلاث مراقبين مرتب كل واحد منهم (١٢) دينار وعشرون كناساً وخمسة فلاحين وسائقي سيارة مرتب كل وحد مهم (١٠) دينار وتمتلك البلدية العديد من الأملاك وهي دار القائمقام وهي مأجرة بـ (٦) دينار سنوياً وعلوه للأسماك والمخضرات وتعد البناية التي تقيم فيها البلدية ملكاً لها وأنجزت البلدية العديد من المشاريع ، إذ انها قامت بتبليط (٢٠١١) م وبناء علوه للأسماك والمخضرات كلفتها (٢٦١٦) دينار وأنجزت علوه ثانية بلغت كلفتها (٢٩١٦) دينار، فضلاً عن ذلك قيامها بانجاز حديقة كلفتها (١٣٣١) دينار وقد بلغ مدور البلدية من عام ١٩٥٧ (٨٦٣٠,٦١٢) دينار وحصلت على (١٢١٥) دينار من اول كانون الثاني ولغاية ٢٧ آذار ١٩٥٨ وبذلك يكون المدور مع الواردات (٩٨٤٥,٦١٢) دينار صرفت منه البلدية (٤٠٥٢,٥١٢) دينار في مختلف احتياجاتها وبقي في صندوقها (٥٧٩١,١٠٠) دينار (٣٦) .

ضم كادر ملاك الدائم في لجنة ماء والكهرباء في مركز قضاء الحي في آذار ١٩٥٨ محاسب ومرتبه (٢٥) دينار وكاتب ومرتبه (١١) دينار ومعاون امين مخزن ومرتبه (١٣) دينار وكانت للجنة موظفين مستخدمين وهم معاون اول ومرتبه (٢٢) دينار ومعاون ثاني ومرتبه (١٦) دينار ومعاون ثالث ومرتبه (١٢) دينار ومعاونا سائق مرتب الأول (١١,٥٠٠) دينار ومرتب الثاني (٩,٥٠٠) دينار ومشغلين المكائن أربعة مرتب كل واحد منهم (٦,٥٠٠) دينار وبراد ومرتبه (١١,٥٠٠) دينار ومعاون براد ومرتبه (٥,٢٥٠) دينار وكان المشروع يزود مركز القضاء بالماء والكهرباء عن طريق عدد من المكائن وهذه المكائن هي مكينة رستون ذات قوة (٦٥) حصان بقوة (٥٠) كيلو واط وماكينة هيلي قوتها (٥٠) حصان بقوة (١٠٠) كيلو واط وماكينة منر مستر بيل بقوة (٢٦٠) حصان بقوة (١٩١) كيلو واط وبلغت ميزانية اللجنة (٢٦٧٦,٠٩٦) دينار إذ

كان لها مدور من عام ١٩٥٧ بلغ (٢٥٦٠,٩٠٢) دينار وحصلت على واردات من اول كانون الأول للغاية ٢٧ آذار ١٩٥٨ بلغت (١١٥,١٩٤) دينار (٣٧) .

٢ - بلدية قضاء الصويرة :

يقع قضاء الصويرة شمال مركز قضاء الكوت على مسافة (١٣٠) كيلو متر وتحول من ناحية إلى قضاء عام ١٩٢٣ وعين أول قائمقام له صبري أفندي وبلغ عدد سكان القضاء (٥٨٨٢٤) بحسب أحصاء عام ١٩٣٤ (٣٨) ، وتأسست بلديتها عام ١٩٠١ وأصبح محمد العباس افندي رئيساً للبلدية وعبدالله اغا كاتباً لها وضم مجلسها شرجي المال الله اغا وحسون المشهداني اغا وعلي حسين اغا وفي عام ١٩٠٦ بقي

مجلسها البلدي على وضعه سوى تغير علي الحسين وحل بدله عبدالله افندي (٣٩) ، وفي عهد الاحتلال البريطاني بلغت وارداتها عام ١٩١٨ (٥٥٠٠) روبية ومصروفاتها (٤٥٠٠) روبية (٤٠) .

جرت انتخابات مركز قضاء الصويرة عام ١٩٢٢ وفاز برئاسة البلدية محمد افندي العباس وضم مجلسها البلدي محمد المحمد وسيد تقي وحسون الصالح وراضي الحسين والجدول الأتي يبين كادر البلدية عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٤ .

جدول رقم (٧) يبين كادر مركز قضاء الصويرة ووظائفهم ومقدار راتب كل واحد منهم في عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٤ (٤١) .

كادر بلدية مركز قضاء الصويرة عام ١٩٢٢			كادر بلدية مركز قضاء الصويرة عام١٩٢٤			
ت	الوظيفة	العدد	الراتب	ت	الوظيفة	العدد	الراتب
١	رئيس البلدية	---	١٠٠روبية	١	رئيس البلدية	---	١٠٠ روبية
٢	كاتب	---	٦٠ روبية	٢	كاتب	---	٦٠ روبية
٣	جاوش (شرطي)	---	٤٠ روبية	٣	جاوش (شرطي)	---	٤٠روبية
٤	رئيس الحراس	---	٥٠ روبية	٤	رئيس الحراس	---	٢٥روبية
٥	حراس	٤	راتب كل واحد منهـم ٤٠روبية	٥	حراس	٤	راتب كل واحد منهـم ٢٠روبية
٦	كناسون	٣	راتب كل واحد منهـم ٣٣ روبية	٦	كناسون	٣	راتب كل واحد منهـم ٢٠ روبية
٧	سقا	---	١٠ روبية	٧	سقا	---	١٠ روبية
				٨	زبال	٢	راتب كل واحد منهـم ٢٠روبية
				٩	منور	---	٢٠ روبية

لو نظرنا إلى الجدول رقم (٧) لوجدنا ان هناك فارقا واضحاً بين كادر البلدية عام ١٩٢٢ و١٩٢٤ ومع ان وظيفة الرئيس ومرتبه بقيت على حالها وشمل ذلك كاتب وجاويش البلدية الا ان الفرق في رواتب رئيس الحرس كان كبيراً ، إذ نزل راتبه من (٥٠) روبية إلى (٢٥) روبية وشمل ذلك الحراس أيضا ، إذ نزلت رواتبهم من (٤٠) روبية إلى (٢٠) روبية وشمل الكناسون ، إذ نزلت رواتبهم من (٣٣) روبية الى (٢٠) روبية وقد اضافة البلدية وظفني الزبال والمنور الا ان الأهم في الموضوع ان قطع رواتب قسم من كادر البلدية إلى النصف قد يعرض هؤلاء إلى صعوبة المعيشة ويقلل لديهم الدافع اتجاه عملهم وبخاصة الحراس الذين تعد وظيفتهم ذات أهمية باعتبارها تخص امن المواطن والحفاظ على ممتلكاته .

تكونت واردات بلدية مركز قضاء الصويرة عام ١٩٢٣ من رسم البيوت (٢١٠٠) روبية ورسم المباني (١٠) روبية ورسم الذبيحة (٦١٠) روبية ورسم الحيوانات (١٠٠٠) روبية ورسم المعابر (٧٤٠) روبية ورسم الدلالية (٣٠٠٠) روبية ورسم الحراسة (٣٣٢٥) روبية ورسم الميزان (٢٠٠) روبية ورسم الأرضية (٤٠٠) روبية ورسوم متفرقة (٢٣٠) روبية اما مصروفات البلدية هي معاشات الموظفين (٢٤٠٠) روبية ومعاشات الحراس (٢٩٢٠) روبية وإيجارات البلدية (١٠٠) روبية ومصاريف الشبانة (١٥٠) روبية وتنظيم الطرق (٥٠) روبية ورشها (٢٠٠) روبية ومعاشات المفتشين (٢٠٠) روبية وقيمة

(١٠)

الغاز للتنوير (٢٠٠) روبية ورواتب موظفي الصحة (١٢٢٠) دينار وإسعاف الفقراء (١٠٠) روبية ومصاريف متفرقة (١٠٠) روبية (٤٢) .

كان من مشاريع بلدية مركز قضاء الصويرة عام ١٩٢٣ بناء سدة اسكة وتمتد من مركز القضاء حتى نهاية الشط اي ان السدة تقطع الشط عرضياً وبسبب ذلك أكد متصرف اللواء في كتاب إلى وزارة الداخلية عن استعداد الأهالي والعشائر بجلب الشوك وتوفير العمال واستعداد البلدية بجلب العواميد والأخشاب مما يقلل تكاليف المشروع إلى (٤٠٠) روبية وتكمن أهمية قيام السدة إلى اهالي القضاء كونها توفر انتقالهم إلى الجانب الأخر من البلدة مع أمتعتهم واستغنائهم عن استخدام البواخر وبذلك توفر السدة الراحة للسكان وتذليل الصعوبات التي كانوا يلقونها اثناء انتقالهم في البواخر من خلال النهر، فضلاً عن ذلك أن السدة ستحافظ على شاطئ البلدة اثناء موسم الفيضان وعند انجاز السدة يمكن للبلدية ان تجبي رسم طفيف على الأموال التجارية التي تحمل عبر هذه السدة إلى البواخر بعنوان رسم رصيف البواخر وأشار المتصرف انه شاهد المكان وأكد على أهمية اقامة السدة ولهذا طالب المتصرف المصادقة على مبلغ (٤٠٠) روبية من ميزانية بلدية الصويرة وجاءت اجابة وزارة الداخلية مخيبة لأمال اهالي مركز القضاء في حل هذه المشكلة وتخفيف معاناتهم وحسب كتاب الوزارة المرقم (١٣٩٧٢) في ٨ ايلول ١٩٢٣ ، إذ اكدة الوزارة انه على الرغم من فوائد المشروع الا انها لم تكن على قناعة ان (٤٠٠) روبية تؤدي إلى اكمال المشروع ولذلك وجدت ان المشروع يحتاج إلى الكشف العيني من قبل مهندس وزارة الإشغال لكي تقرر بعد ذلك من تأسسيه او عدمه (٤٣) .

تولى رئاسة بلدية مركز قضاء الصويرة عام ١٩٣٦ ماهر واصل محمد وعمل كاتب للبلدية إبراهيم (٤٤) وفي عام ١٩٣٧ أصبح عبدالله الهنداوي رئيساً للبلدية وتم تعيين عبدالله سعودي كاتباً لها وكانت حسابات البلدية مشوشة على عهد كاتب البلدية المستقيل وعلى الرغم من مكوث الكاتب الجديد في وظيفته ثلاثة أشهر الا ان الحال بقي كما هو في السابق وضم مجلسها البلدي عمران العيس والسيد حسن العلوي وبدأت مدة عضويتهم من شباط عام ١٩٣٧ وانتهت في شباط عام ١٩٣٩ والحاج محمد العباس وجابر الكاطع وبدأت عضويتهم من شباط ١٩٣٨ ووانتهت في شباط ١٩٤٠ وبلغت واردات البلدية (١٧٣٤,٤٢٧) دينار صرفت منها (١٢٧٥,٤٦٣) دينار وبقي في صندوقها (٤٥٨,٩٦٤) دينار وتكونت رسوم البلدية من رسم الذبيحة (٨٠) دينار ورسم الأرضية (٦٥) دينار ورسم سمسرة الحيوانات (٤) دينار ورسم الدلالية (٣٥) دينار ورسم حيوانات النقل (٦) دينار ورسم معبر الشريعة (٢٤١) دينار وكان من ضمن مشاريع البلدية هو انشاء مشروع الكهرباء ولكن ضعف البلدية المالي جعلها تبحث عن متعهد لإشراكه في تأسيس المشروع (٤٥) .

تأسس مشروع الماء في قضاء الصويرة عام ١٩٥٢ من قبل البلدية وكان المشروع قد افاد سكان مركز القضاء مع ان المكائن التي تم استخدامها في المشروع كانت صغيرة وكان مركز القضاء بحاجة ماسة إلى مكائن

اكبر حجماً لكي تسد حاجة السكان من الماء وسعت البلدية إلى تأسيس مشروع الكهرباء سيما وإنها قامت بجلب مكائن بقوة (٥٠٠) حصان وبمبلغ (٥) الف دينار وتم جلب الأسلاك النحاسية بكميات كبيرة إلى مركز القضاء ، فضلاً عن ذلك تم تجهيز المشروع بالأعمدة من قبل المتعهد الذي كان وحسب اتفاقه مع البلدية تسليم المشروع في غضون شهرين ومن الجدير بالذكر ان البلدية سعت إلى انجاز

(١١)

المشروع عام ١٩٤٩ الا أن تقدير كلفة المشروع بـ (١٥) الف دينار ادى إلى التريث من قبل البلدية لعدم قدرتها على انجاز المشروع لضعفها المالي (٤٦) .

تكون مشروع الماء والكهرباء في مركز قضاء الصويرة عام ١٩٥٤ من ماكينة ذات قوة (٤٥) حصان تم استيرادها من دولة المانيا الغربية وماكينة من نوع استر ذات قوة (١٢) حصان وماكينة من نوع لانو ذات قوة (٧) حصان ، فضلاً عن ذلك وجود ماطوران يعملان بالقوة الكهربائية لضخ الماء من نوع ولنكس ذات (٤) حصان لكل واحدة منهما مع وجود خزانات لتصفية ويستعمل إحدى هذين الخزانين للماء النقي يسع (٢٥٠٠٠) غالون من الماء اما مشروع الكهرباء في مركز القضاء ضم اربعة مكائن اثنان منها من نوع هيونر ذات قوة (٧٥) حصان كل منها تتبعه مولد بقوة (٥٠) كيلو واط د ي . س ذات (٤٠) فولت واثنان منها من نوع منر صنعت في المانيا الغربية واستلمت مستهلكة عام ١٩٥٢ ذات قوة (٥٠) حصان كل منهما تسحب مولد بقوة (٢٥) كيلو واط دي .س ذات (٤٤) فولت اكد ذلك المفتش الإداري في تقريره المرقم (٤١٩) في ١٦ آيار ١٩٥٨ والذي أشار إلى أن الشبكة كانت جيدة الا ان الشبكة الكهربائية لأتزود مركز القضاء بالطاقة الكهربائية بشكل كامل لعدم استعمال المكائن وتشغيلها بشكل كامل وتستوفي اللجنة اجوراً عن الخدمات التي تقدمها كحد ادنى لكيلو الواحد (١٠) فلوس للمستهلك ومازاد عن ذلك (٢٠) فلس و(٢٠) فلس للمؤسسات البلدية والحكومية و (١٨) للجوامع والمساجد (٤٧) .

كان رئيس بلدية مركز قضاء الصويرة في أيارعام ١٩٥٨ قائمقام القضاء وتقاضى عن منصبه (١٤,٥٠٠) دينار وبلغت واردات البلدية وحتى شهر أيارعام ١٩٥٨ (١٥٣٢٤,٥٧٩) دينار وللبلدية مجموعة من الأملاك كانت تمثل قسماً من إيرادات البلدية وهي الدائرة التي تتخذها القائمقامية مقراً لها وهي مأجرة بإيجار سنوي قدره (٢٦) دينار ودائرة المالية وهي مأجرة بإيجار سنوي قدره (٢٦) دينار ودائرة النفوس وهي مأجرة بإيجار سنوي قدره (٢٤) دينار ودائرة الطابو وهي مأجرة بإيجار سنوي قدره (٤) دينار ودائرة المحكمة وهي مأجرة بإيجار سنوي قدره (٦٠) دينار والمدرسة المتوسطة للبنات وهي مأجرة من قبل مديرية المعارف بإيجار قدره (١٥٠) دينار ، فضلاً عن ذلك تمتلك البلدية كازينو وهي مأجرة بإيجار سنوي قدره (١٥٠) دينار وحصلت البلدية من رسوم الدلالية على (٥٢) دينار ومن احور التبليط على (٦٠٥٢) دينار وكان على البلدية العديد من القروض إذ انها اقترضت مبلغ (٦٠٠٠) دينار من صندوق الاحتياط العائد إلى المؤسسات البلدية وتم تسديد (٤٢٠٠) دينار من قبلها وبقي بذمتها (١٨٠٠) دينار وزيادة على ذلك اقترضت البلدية (٢٥٠٠) دينار من وزارة المالية سددت منه (١٦٢٢) دينار وبقي بذمتها (٨٧٨) دينار، وعلاوة على ذلك اقترضت البلدية (٦٠٠٠) دينار من الإدارة المحلية في الكوت سددت منه (٥٠٠٠) دينار وبقي بذمتها (١٠٠٠) دينار وللبلدية قروض بذمة إسالة الماء والكهرباء ، إذ إن اللجنة اقترضت مبلغ (٦٠٠٧) دينار سددت منه (٣٧٢٦) دينار إلى البلدية وبقي (٢٢٨١) دينار بذمة اللجنة (٤٨) .

٣ ـ بلدية قضاء بدرة :

يقع قضاء بدرة إلى الجانب الشمالي الشرقي من قضاء الكوت وتبعد عنه بمسافة (٧٤) كيلو متر(٤٩) ، وتأسست بلديتها عام ١٩٠٠ وأصبح عبدالحسين افندي رئيساً ومحسن بك كاتباً وضم مجلسها

(١٢)

البلدي مهدي بك ومحمد تقي ومحسن افندي وحاج محمد صالح ومحمد حاج يكه جان اغا وفي عام ١٩٠٦ كان محمد طاهر رئيساً للبلدية ومحسن بك كاتباً لها وضم مجلسها تقي افندي ومحمد طه اغا ومحسن افندي وحسن

افندي ومحمد حاج يكه جان اغا (٥٠) ، وفي عهد الاحتلال البريطاني بلغت وارداتها (٨١٢٦) روبية ومصروفاتها (١٤٤٠) روبية (٥١) .

جرت انتخابات المجلس البلدي في بلدية قضاء بدرة عام ١٩٢٢ واشترك في هذه الانتخابات عشرة منتخبين وحصل محمد طاهر أبراهيم على (٢٠٢) صوت مما أهله حصوله المركز الأول وتوليه رئاسة بلدية بدرة ورصد له راتباً مقداره (١٢٠) روبية وفاز بعضوية المجلس البلدي ملا كيطان بـ (١٤٢) صوت وأمين بيك بـ (١٤٠) صوت وياسين توتو بـ (١٣٩) صوت وسيد حسن بـ (١١٣) صوت وجعفر محمود جعفر بـ (٩٣) صوت (٥٢) ، وتكون كادرها عام ١٩٢٢ من رئيس البلدية ومرتبه (١٢٠) وكاتب البلدية ومرتبه (٧٥) وفراش ومرتبه (٢٥) ومختارين مرتب كل واحد منهم (٢٠) ومنور للمصابيح مرتبه (٣٠) روبية وجاويشين (شرطيين) البلدية مرتب كل واحد منهم (٣٥) روبية ومفتش ومرتبه (٤٠) وأربعة كناسين مرتب كل واحد منهم (٢٧) وأربعة زبالين مرتب كل واحد منهم (٢٨) (٥٣) ، وفي عام ١٩٢٣ تم تعيين طبيب إلى البلدية ومرتبه (٧٥) وثلاثة مفتشين مرتب كل واحد منهم (٣٠) وتسلم الكادر رواتبهم بالروبية (٥٤) .

تضمنت تعليمات وزارة الداخلية الاستغناء عن الموظفين في البلديات الذين يتركون عملهم بدون عذر رسمي مشروع وطبقت هذه التعليمات في بلدية بدرة عام ١٩٢٣ عندما ترك موظف نفوس بدرة طاهر افندي عمله خاطبت بلدية بدرة متصرفية لواء الكوت والتي خاطبت وزارة الداخلية بموجب كتابها المرقم (١٤٥١) في ٢٤ أيلول ١٩٢٣ حول استبدال موظف النفوس الذي ترك عمله ويبدو ان الموما اليه ترك العمل بسبب حدوث خلل في عقله واستبدل بموظف نفوس قلعة سكر (٥٥) ، وجاءت موافقة وزارة الداخلية حول انهاء خدمات موظف النفوس وحسب كتاب الوزارة المرقم (٩٩٩٩) في ٣٠ أيلول ١٩٢٣ (٥٦) ، وأقدمت البلدية على قطع مرتب مؤذن جامع بدرة عباس محمد عام ١٩٢٤ ولذلك قدم المؤذن شكوى إلى وزارة الداخلية بخصوص قطع مرتبه وبناء على ذلك خاطبت وزارة الداخلية متصرفية لواء الكوت لاستفسار حول الموضوع وحسب كتابها المرقم (٣٥٧٦) في ٤ آذار ١٩٢٤ وأجابة المتصرفية على استفسار الوزارة بموجب الكتاب المرقم (١٩٢) في ٢نيسان ١٩٢٤ وحسب اجابة البلدية بكتابها المرقم ٥٠١٠ /٢١ في ٢٦ آذار ١٩٢٤ ، إذ أوضحت البلدية ان السبب وراء قطع راتب المؤذن ان البلدية في بدرة عند تدقيق ميزانيتها تبين إن المؤذن يستلم (٥٠) روبية من البلدية تحت باب المحتاجين ولدى التحقق ظهر ان المؤذن يعمل في دائرة بريد بدرة بصفته موزع وكان سنه اقل من (٢٠) عام ونظراً لقلة واردات بلدية بدرة نسب القائمقام القضاء بقطع راتبه وإذا كان واجب دفع مرتب المؤذن فيمكن مفاتحة وزارة الأوقاف لدفع راتبه ، إذ ان خدمة الجوامع تدفع من دائرة الأوقاف (٥٧) ، حصلت بلدية قضاء بدرة في الأعوام ١٩٣٥ – ١٩٣٦ و١٩٣٦ – ١٩٣٧ على واردات من رسومها المتنوعة والجدول الاتي يوضح ذلك .

(١٣)

الجدول رقم (٨) يبين انواع الرسوم وقيمة الواردات التي حصلت عليها البلدية (٥٨) .

ت	نوع الرسم	١٩٣٥ - ١٩٣٦		١٩٣٦ - ١٩٣٧	
		فلس	دينار	فلس	دينار
١	رسم حيوانات النقل	٥٠٠	٩	٣٥٠	٤
٢	رسم رخص البناء	٩٥٠	٨	٤٢٠	٨
٣	رسم الحرف	٣٠٠	٦	٠١٨	٤٨
٤	رسم المجازر	٠٠٠	١٢	٠١٤	٦
٥	رسم الدلالية	٠٠٠	٢	٤٢٩	١

٦	رسم سمسرة الحيوانات	٠٠٠	٧١	١٠٨	٤٨
٧	رسم الحراسة	٠١٢	٣٠	٠٦٦	٥٠
٨	رسم الرصيف	٨٦٦	١١	٥٠٤	٣٣
٩	رسم الأرضية	٠٠٠	٢٢	٠١٠	١
١٠	رسم الكحول	٨٥١	١١	------	-----
١١	رسم ضريبة الاملاك	٠٠٠	٤٥	١٦٢	٢٤
	المجموع	٩٧٧	٢٣٠	٠٧٢	٢٢٥

لو نظرنا إلى الجدول رقم (٨) لوجدنا واردات بلدية قضاء بدرة لوجدنا ان اعلى رسم عام ١٩٣٥ هو رسم سمسرة الحيوانات إذ بلغ (٧١) دينار وفي عام ١٩٣٦ كان رسم الحراسة إذ بلغ (٥٠,٠٦٢) دينار وكان اقل هذه الرسوم عام ١٩٣٥ رسم الدلالية إذ بلغ (٢) دينار وفي عام ١٩٣٦ كان رسم الأرضية هو اقل الرسوم إذ بلغ (١,٠١٠) دينار ولو رجعنا لجدول نلاحظ ان معظم هذه الرسوم هي رسوم قليلة لاتسد ماتحتاج اليه البلدية من اموال لكي تقدم الخدمات إلى سكان القضاء وان الفرق بين العامين لايشكل شيئاً ، إذ ان الفرق بين العامين لايزيد عن ستة دينار .

تولى رئاسة بلدية قضاء بدرة عام ١٩٣٨ قائمقام القضاء وعمل كاتباً لها حسين وهم من أهالي القضاء وقد وصفا من قبل المفتش الإداري بأنهم قائمين بأداء واجبهم على احسن حال وكانت حالة المالية في البلدية ضعيفة جداً سيما وإنها لم تستطيع القدوم على تنفيذ المشاريع في القضاء وكانت قادرة فقط على صرف الأموال إلى الأمور الاعتيادية وهي التنظيف وتنوير القضاء والحراسة على الرغم من حاجة القضاء إلى المشاريع الكبيرة (٥٩) وفي عام ١٩٥٢ انجزت البلدية العديد من المشاريع ، إذ قامت ببناء مشروع بدرة الجديد وتضمن المشروع بناء (٢٤) داراً وتشيد سوق وكراج واحد عشر دكاناً وتم بناء مشروع كهرباء لتجهيز الدور وكان المشروع ناجحاً بعد انضمام كثير من أهالي القضاء إلى المشروع وقامت البلدية بإعطاء تلك الدور إلى متعهد مقابل (٤٠٠) دينار لبيت الواحد ويقوم المتعهد بدفعها على شكل اقساط قيمة القسط الواحد (٢٠) دينار ولمدة (٢٠) عام ورصدت وزارة الشؤون الاجتماعية مبلغاً من المال من اجل تأسيس مشروع ماء في القضاء وسوف تقوم البلدية بالمباشرة بالمشروع حال استلامها المبلغ هذا ماذكره المفتش الإداري في تقريره المرقم (١١٨٦١) قي ١١ آذار ١٩٥٢ الذي أشار إلى وجود أموال في عهدة البلدية تعود إلى عهد المتصرف سعد صالح عام ١٩٤١ وطالب بصرف تلك الأموال ليتسنى تحقيق الفائدة منها (٦٠) .

(١٤)

تألف كادر بلدية بدرة في آذار عام ١٩٥٨ من القائمام الذي كان يدير البلدية بالوكالة ويتقاضى عن منصبه (٤,٥٠٠) دينار وكاتب البلدية وأمين صندوقها محمد عبدالحميد وعمل محاسباً إلى البلدية المحاسب كمال وبلغت إيرادات البلدية (٤٤١٠,٠٠٠) دينار ومصروفاتها (٢١٢٠,٠٨) دينار واشترت ماكينتين كهربائيتين جديدتين قدرة الواحدة (٥٠) كيلو واط لتحسين الطاقة الكهربائية في القضاء وحددت سعر الأمبير (٢٠) فلساً وهي تستوفي أجور الكهرباء بالسعر نفسه من المؤسسات والدور التابعة إلى الحكومة (٦١) ، وبلغت واردات مشروع الكهرباء (١١٩٦) دينار ومصروفاته (٤٤٢٠) دينار أشار إلى ذلك المفتش الإداري في تقريره المرقم (١٥) في ٢٤ آذار ١٩٥٨ الذي بين أن المشروع يخسر أكثر مما يربح ولذلك أكد ان في حالة إضافة الماكينتان الآنفتي الذكر إلى المشروع سوف تزداد طاقة المشروع (١٠٠) كيلو واط مما يؤدي إلى زيادة المستهلكين في المشروع وذلك يؤدي تحقيق ارباح من المشروع بدل الخسائر وذكر المفتش معاناة اهل القضاء من الماء ، إذ أوضح انهم يشربون الماء غير الصالح لشرب لذلك قامت البلدية في القضاء بشراء سيارة كي تنقل

الماء من قضاء الكوت إلى قضاء بدرة وهي تستوعب (١٦٠٠٩) صفيحة وتقوم البلدية ببيع الصحيفة الواحدة (١٠) فلوس وبذلك اسهمت البلدية بحل هذه المشكلة التي كانت أسس الهجرة للسكان من هذه المدينة (٦٢) .

تميزت هذه البلدية بضعف وارداتها ولذلك لم تستطيع توفير حاجة القضاء من خدمات فبقي يعاني قلة في تجهيز الطاقة الكهربائية وعدم انشاء مشروع للماء بل جلبت سيارة لمعالجة هذه المشكلة وهذا قد لايكون الحل الأمثل ولكنها عملت بما متوفر لها من امكانيات .

المبحث الثاني : بلديات أقضية لواء ديالى :

١ - بلدية قضاء خانقين :

يقع قضاء خانقين في الشمال الشرقي للمركز لواء ديالى وعلى مسافة (١٨٠) كيلومتر والى الشرق من لواء بغداد على مسافة (١٦٧) كيلو متر (٦٣) ، وبلغ سكان قضاء خانقين عام ١٩٣٤ (٨٩٠٠) نسمه وعام ١٩٤٧ (١٠٤٥) نسمه (٦٤) ، وتأسست بلديتها في عام ١٨٧٧وأصبح احمد افندي رئيساً للبلدية وضم مجلسها البلدي رستم اغا ومال الله اغا واحمد فيض اغا وفي عام ١٨٨٢ كان امين اغا رئيساً للبلدية وغفوري اغا كاتباً لها وتكون مجلسها البلدي من فتاح اغا وحسن اغا ومحمود اغا وفي عام ١٩٠٦ ضمت خانقين من المنشأة العمرانية (١٠٠٠) دار و (٧) حمامات و (١٠) مقاهي و (٦) علوه و (٢٥٠) دكاناً و(٣) جامع (٢) مسجد و (١٣) خان ومكتب ابتدائي و (٣) صبيان ، وضم مجلسها البلدي محمد صالح اغا رئيساً وخورشيد اغا كاتباً ورؤف افندي طبيباً وسعدالله افندي وعبدالقادر اغا وعبدالغفور افندي اعضاء للمجلس (٦٥) .

تكون كادر بلدية مركز قضاء خانقين من محمد افندي ال صالح رئيس البلدية عام ١٩٢٢ ومرتبه (١٥٠) وكاتب ومرتبه (١١٥) وجاوش عدد (٤) مرتب كل واحد منهم (٥٠) ومنور مصابيح عدد (٣) مرتب كل واحد منهم (٤٠) وحارس أول ومرتبه (٨٠) ، فضلاً عن ذلك ضم كادرها (٥) حراس مرتب كل واحد منهم (٤٠) وجاويش الصحة ومرتبه (٥٠) وكناسين عدد (٨) مرتب كل واحد منهم (٣٠) وزبالين مرتب كل واحد منهم (٢٠) (٦٦) وتسلم كادرها رواتبهم بالروبية وضم مجلسها لبلدي حسين بك

(١٥)

افندي وصائب بك عبدا لأله بك وشاكر اغا وهبة الله افندي (٦٧) . وتنوعت الرسوم التي تكونت منها واردات بلدية خانقين عام ١٩٢٢ وهي رسم البيوت والدكاكين (١١٦١٧) ورسم المباني (٢٠٠) روبية ورسم الذبيحة (٣١٦٠) روبية ورسم الإجازات (١٠٠) روبية ورسم المعابر والجسور (١٤٨٥) روبية ورسم الدلالية (١٢٤٠٠) روبية ورسم إيجار املاك البلدية (١٨٠٠) روبية ورسم المياه (٨٣٦٢) روبية ورسم الحراسة (٣٣٦٠) روبية ورسم الأرضية (٢٥٠) روبية ورسم الغرامات (١٥٨٢) روبية ورسم الوردية والميدانية (١٠٠٠) روبية ورسم المبالغ المؤمنة في الخزينة العامة (٩٠٠) روبية اما مصروفات البلدية وهي رواتب الموظفين والمستخدمين (٥٤٠٠) روبية ومصروفات البلدية (٥١٠) روبية ورواتب الحراس (٦٤٦٠) روبية وقيمة الغاز ومايتعلق بمسألة تنوير مركز القضاء (٢٠٠٠) روبية وموظفي التطهير (٢٢٤٠) روبية وتنظيم الطرق ورشها (٢١٠٠) روبية ورواتب القائمين بالوقاية (٩١٢٠) روبية وموظفي الجوامع (٢٦٤٠) روبية وإسعاف الفقراء (٧٥٠) روبية ونثرية الصحة (١٥٠٠) روبية (٦٨) .

قررت بلدية مركز قضاء خانقين عام ١٩٢٤ انشاء مشروع كهرباء في مركز القضاء وبسبب ذلك أرسلت مسودة المشروع إلى وزارة الداخلية عن طريق متصرفية لواء ديالى وخاطبت المتصرفية الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٧٧٤٩) في ٢٨ أيلول ١٩٢٤ ، إذ تضمن المشروع مد اسلاك الطاقة لمسافة (٢٥٠٠) م وتحتاج شوارع المركز إلى (١٥٠) لامبه (مصباح) على ان تكون قوة كل منهما (٧٥) شمعة (أمبير) وقدرة حاجة سكان مركز القضاء (٣٥٠) شمعه وأضيف إلى هذا العدد (١٠٠) لامبه احتياط وبذلك أصبح مجموع مايحتاج اليه المركز هو (٦٠٠) لامبه وتم مفاتحة وزارة الإشغال والموصلات من قبل وزارة الداخلية وحسب الكتاب المرقم (١٤١٨٤) في ١ تشرين الأول عام ١٩٢٤ حول قوة الماكينة التي تحتاجها (٦٠٠) لامبه وماتحتاج له من مصاريف مع مصاريف الدينمو المطلوب من اجل توليد الطاقة الكهربائية وزيادة على ذلك تضمن الكتاب وضع

البلدية المالي ، إذ أوضح ان البلدية لاتمتلك المال الكافي في سبيل المباشرة بالمشروع ضمن موازنة عام ١٩٢٤ وإنها سوف تعتمد على موازنة عام ١٩٢٥ والتي تم تخمينها (٤٠٠٠) روبية على ان تعمد في تنفيذ المشروع بالتقسيط وان قيمة القسط الذي يمكن ان توفره البلدية هو (٤٠٠٠) روبية لكل قسط في كل عام (٦٩) .

أجابت وزارة الإشغال والمواصلات العامة وزارة الداخلية وحسب كتابها المرقم (٦٠٥١) في ٢ تشرين الأول ١٩٢٤ حول تكاليف المشروع والجدول يوضح تكاليف المشروع .

جدول رقم (٩) يوضح تكاليف مشروع الكهرباء في مركز قضاء خانقين حسب ماقدرة الجهات المختصة في وزارة الإشغال المواصلات عام ١٩٢٤ (٧٠) .

ت	اسم المادة	المبلغ
١	ماكنتان لتوليد ذات قوة ٧٠ كيلو واط	١٥٥٠٠ روبية
٢	ذخائر وغرفة الماكنة	٥٠٠٠ روبية
٣	لوحة المفاتيح	٢٠٠٠ روبية
٤	نصب الماكنة ولوحة المفاتيح	٢٠٠٠ روبية
٥	الاسلاك الرئيسية والمصابيح للطرق لمسافة (٢٠٠٠) ياردة	١٦٠٠٠ روبية
٦	مصاريف عرضية	٢٥٠٠ روبية
المجموع		٤٣٠٠٠ روبية

(١٦)

عدت البلدية في خانقين ان مشروع الكهرباء في القضاء يعد من الضرورات الملحة لخدمة اهالي القضاء ولو نظرنا إلى الجدول رقم (٩) لوجدنا ان المشروع يكلف البلدية (٤٣٠٠٠) روبية وهذا مبلغ كبير بالنسبة إلى قدرة البلدية وإمكانياتها حسب المبالغ التي حددتها البلدية للتسديد ، إذ ان البلدية لاتستطيع تسديد المبلغ الا بالتقسيط وقيمة القسط التي حددته البلدية (٤٠٠٠) روبية لذا نجد ان البلدية وعلى اساس هذا التقدير سوف تستمر بدفع الاقساط لمدة احدى عشر سنه وهذا يشكل صعوبة للبلدية ولاسيما وان واردات البلديات غير ثابتة وقد يؤثر ختى على الأعمال الأساسية التي يتطلبها القضاء .

تولى رئاسة بلدية مركز قضاء خانقين القائمقام عام ١٩٣٧ وذلك اقترح المفتش الإداري في تقريره المرقم (٣٩) في ١١ ايلول ١٩٣٧ ان تقوم فكرة استلام مهام رئاسة البلديات من قبل القائمقامين في جميع البلديات في العراق وعد السبب في ذلك إلى القدرات الإدارية التي يتمتع بها هؤلاء مما يمكنهم من بناء المشاريع في بلدياتهم وانعكاس ذلك بالإيجاب على الخدمات التي تقدمها هذه البلديات إلى المواطنين وقد اصدر المجلس البلدي (١٠٤) قرار في عام ١٩٣٦ وفي عام ١٩٣٧ اصدر (١٠٩) قرار وكانت جميع القرارات موقعة من كافة اعضاء المجلس البلدي والذي كان يضم شفيق محمود وراغب عبدالله وبدأت عضويتهم في ٣ كانون الأول ١٩٣٣ وانتهت في ٣ كانون الأول ١٩٣٧وعبدالعال مردان وشعلان ملا حسين وشاكر محمود وبدأت عضويتهم في كانون الثاني ١٩٣٥ وانتهت في ١كانون الأول عام ١٩٣٩ (٧١) وسجل المفتش الإداري وحسب تقريره المرقم (٣٩) في ١١ أيلول عام ١٩٣٧ سلبية كانت تقوم بها البلدية وهي ان البلدية استخدمت سندات ضمان الحراسة تختلف عما اقرته مديرية البلديات العامة وهي بذلك تختلف عن الاستمارات التي تستخدم في باقي بلديات اقضية ونواحي العراق ولذا كان يتوجب على مديرية البلديات العامة تنبه البلديات التي تستخدم استمارات غير صادرة من قبلها بضرورة استخدام الاستمارات غيرالتي تصدر عنها حصرً لكي يتوحد العمل في البلديات دون اختلاف(٧٢) .

اعطي مشروع الماء والكهرباء في مركز قضاء خانقين في عام ١٩٣٧ إلى المتعهد شاؤل سلمان دلي ، إذ كانت البلدية غير قادرة على إدارة المشروع وتم الاتفاق بين البلدية والمتعهد على تحديد سعر المصباح ذات (٣٥) شمعه (فولت) اي (بلاجكتور) بـ (١٣٨) فلساً في الشهر وكانت إعداد المصابيح التي تحتاج اليها البلدية في سبيل إنارة الطرقات هي (٢١٤) مصباح وبذلك كان على البلدية ان تدفع إلى المتعهد (٢٩,٢٣٥) دينار في الشهر و(٢٥٤,٣٨٤) دينار في كل عام ، فضلاً عن ذلك كان صاحب المشروع يتسلم (٣٠) فلساً عن كل وحدة من الدوائر الحكومية و(٣٤) فلسا عن كل وحدة من الدور السكنية وبذلك تبلغ إرباح المشروع (١٥٠) دينار في الشهر هذا ماأكده تقرير المفتش الإداري المرقم (٣٩) ١١ أيلول ١٩٣٧ والذي اشار إلى ان البلدية بدأت بتأسيس مشروع الماء والذي استلمه المتعهد وباشر بجلب أدوات المشروع والذي قدرة كلفته بـ (٤٠٠٠) دينار وفي حالة اكماله سوف يدرعلى البلدية ارباحاً تقدر (٥٠) دينار في الشهر وعزى المفتش السبب في ذلك ان معظم الأهالي يعتمدون في حصولهم على المياه على النهر وبسبب ذلك وجد المفتش ان البلدية لو باشرت بانجاز مشروع الكهرباء حتى يصبح ملكاً خاصاً بها بدل مشروع الماء لوفر لها إرباحا كبيرة وبخاصة وان الأهالي ليس لهم القدرة على الاستغناء عن الكهرباء (٧٣) .

تولى رئاسة بلدية خانقين عام ١٩٣٩ محمد سعيد الونداوي وضم مجلسها البلدي عبدالباقي مردان ومحمد شاكر محمود وعوني ياقا وراغب عبدالله وشفيق محمود وعبدالرزاق حمزه وسجل المجلس البلدي

(١٧)

(٢٤٥) قرار وكان سجل المقررات ممسوكاً الا ان اعضاء المجلس لم يوقعوا عليه وعد السبب في ذلك كاتب البلدية الذي لم يعتني بسجل المقررات وحصلت البلدية في عام ١٩٣٨ على واردات بلغت (٧٨٣,٧٦٧) دينار صرفت منها (٣٨,٠٨١) دينار حتى ١٢ كانون الأول ١٩٣٨ وبقي (٦٨٦, ٧٤٥) دينار اودع منه في صندوقها في الخزينة العامة (٧١١,٨٣٣) دينار وبقي في صندوقها (٣٣,٨٥٣) دينار ومن اعمال البلدية فتح شارع امتد من مفترق طريق النفط خانة ماراً في داخل مركز القضاء ثم يخرج من المركز حتى يصل إلى طريق المقدادية وادى ذلك إلى توسع المدينة (٧٣) ، وكان مركزالقضاء وازقته يضاء بـ (٢١٥) مصباح كهربائي عام ١٩٣٩وكان المتعهد يستوفي اجورا عنها بلغت (١٣٨) فلساً عن كل مصباح ولهذا كان المتعهد يستوفي (٣٠,٦٧٠) دينار في الشهر وانجزت البلدية مشروع الماء سيما وانها نصبت الماكينة لسحب الماء وحوض الترسيب وأوصلت الأنابيب إلى البيوت وفي سبيل انجاز هذا المشروع استقرضت البلدية (٣٢٠٠) دينار وعززتها من صندوقها بمبلغ (٨٠٠) دينار فأصبح المجموع (٤٠٠٠) دينار وصرفت هذه الأموال على جلب الماكينة والأنابيب وحوض الترسيب وزيادة على ذلك تكلفت البلدية مبلغ آخر قدره (٥٠٠) دينار من اجل تكملة المشروع (٧٤) .

ضم كادر بلدية خانقين عام ١٩٤٧ القائمقام رئيساً لبلدية وعبد الحسين ألزاهدي محاسباً ومرتبه (١٥) دينار عين في وظيفته عام ١٩٤٠ وكاتب البلدية جلال توفيق ومرتبه (٨) دينار عين في وظيفته في ١ أيار ١٩٤٥ وجابي الحراسة انور صديق ومرتبه (٦) دينار عين في وظيفته عام ١٩٣٩ وجابي الإجازات رشيد محمد ومرتبه (٥) دينار عين في وظيفته عام ١٩٤٤ وملاحظ الانضباط ومرتبه (٦) دينارعين في وظيفته عام ١٩٤٤ والمراقب عبدالكريم احمد ومرتبه (٥) دينارعين في وظيفته عام ١٩٤٤ والمراقب خليل حسن ومرتبه (٥) دينار ، فضلاً عن ثلاثة مراقبين مرتب الواحد منهم (٤) دينار وتكون مجلسها البلدي من شاكر داي زاده وناظم سعدالله وعبدالعزيز طاهر وموشي باقه وصائب عبدالله وشفيق محمود وحقي الحاج شهاب وخليفة شمس الدين اما املاك البلدية عام ١٩٤٧ هي سراي الحكومة ودار للضيافة ومدرسة للبنات وأخرى للأطفال ودكانين صغيرين ودكان مشترك مع الأوقاف (٧٥) .

انجزت بلدية قضاء خانقين عام ١٩٥١ تطهير نهر قولان وكان النهر مليء بالأوساخ والجراثيم مما كان ينعكس سلباً على صحة الأهالي من جانب ومن جانب آخر ان عدم تطهيره يعني غرق القضاء بالإمطار حين سقوطها وطلبت البلدية من وزارة الداخلية قرضا بـ (٣٠٠) دينار في سبيل تأسيس عدد من الحدائق في القضاء وكان أهالي القضاء يشكون من قلة الماء الصالح للشرب ويعود السبب في ذلك إلى صغر حوض الماء الذي يجهز القضاء بالماء وكان بحاجة إلى حوض اكبر منه ، فضلاً عن ذلك ان مشروع الكهرباء اتسم بالقدم وكان

بحاجة ماسة إلى التجديد (٧٦) ، وفي عام ١٩٥٤ قررت بلدية مركز قضاء خانقين تنزيل سعر الوحدات الكهربائية للمواطنين من (٣٠ – ٢٥) فلساً وتحسين تصريف المياه القذرة ومياه الإمطار بتسقيف البعض منها وتنظيف البعض الأخر وكان في نيتها تبطين المجاري ان توفرت لها المبالغ الكافية وزيادة على ذلك قررت البلدية تبليط شارع مركز القضاء والذي يمتد من إمام شارع السراي وينتهي بالخطوط الخارجية التي تربط المركز بالمدن الأخرى (٧٧) ، وفي عام ١٩٥٥ استملكت بلدية الملك المرقم (١٥٨) الواقع في محلة الحميدية والتي تبلغ مساحته (٤,١٢) كم٢ وهي تعود إلى المواطن مراد وشركائه لغرض فتح شارع في مركز القضاء وقد اجاز مجلس إدارة اللواء استملاك العقار من قبل البلدية وحسب قراره المرقم (٧٠٥) في ٢٥ تموز ١٩٥٥ (٧٨) .

(١٨)

قدمت بلدية خانقين خدمات عديدة للمركز القضاء وفي مقدمتها خدمتي الماء والكهرباء وتبليط الشوارع وقيامها وتنظيف الأنهاروقيامها بأهم عمل في حقبة الخمسينات لسكان القضاء ، إذ انها بدأت العمل بمشروع المجاري القذرة وعلى الرغم من بساطته ولكنها قدمت خدمة كبيرة إلى اهالي القضاء .

٢ ـ بلدية مركز قضاء الخالص (دلتاوه) :

الخالص قضاء تابع إلى لواء ديالى ويقع قضاء الخالص (دلتاوه) على الجهة اليمنى من نهر الخالص شمال لواء بغداد على مسافة (٥٧) كيلومتر وشمال غربي لواء ديالى (بعقوبة) على مسافة (١٨) كيلومتر(٧٩) ، وضم كادرها عام ١٩٢٢ محمد جميل افندي رئيساً للبلدية والحاج الحاج حسين العنبر اغا وعبد اغا حسين العنبر اغا وجاسم الصالح احمد وعبدالخالق الهاتف وهذال العباس اعضاء في المجلس البلدي (٨٠) .

سجل المفتش الإداري العديد من الملاحظات في تقرير المرقم (١٢٥) في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣ إذ أكد ان البلدية متأخرة في اعمالها وبخاصة في حساباتها التي دائماً كانت مرتبكة جداً ، فضلاً عن ذلك كانت سجلاتها غير منظمة حسب التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية وكان تخمين واردات البلدية عام ١٩٣٣ (٤٥٢,٩٦٨) دينار ولم تحصل منها سوى (٤٢,٩٦٨) دينار لغاية منصف كانون الثاني ١٩٣٣ (٨١) وكان رئيس بلدية قضاء الخالص عام ١٩٣٨ السيد علوان وضم مجلسها البلدي داود الحاج حسين وعبدالدايم عاكف وعبدالجليل إسماعيل وعبدالهاتف حيان وعبدالامير مراد ومراد محمود وبلغت قرارات المجلس البلدي (٥٧٢) قرار صدقت من قبل الرئيس وأعضاء المجلس البلدي وقد بلغت واردات البلدية (٦٤١,٢٧٢) دينار إذ أنفقت منها كمصروفات على إعمالها (٣٠٠,٠٠٠) دينار وبقي لديها (٣٤١,٢٧٢) دينار ودعت منه في صندوقها في الخزينة العامة (٢٠٠,٠٠٠) دينار وبقي (١٤١,٢٧٢) دينار(٨٢) .

كان لدى بلدية قضاء الخالص مجموعة من الأملاك عام ١٩٣٨مأجرة شهرياً وهي ثلاثة غرف مأجرة من قبل دائرة المالية بـ (٣٧) دينار وثلاثة غرف مأجرة من قبل المحكمة بـ (٢٢) دينار وثلاثة غرف مأجرة من قبل المأمور بـ (٢٧) دينار ودار مأجرة من قبل دائرة النفوس والتجنيد بـ (٢٤) دينار ودار مأجرة من قبل دائرة الكمارك بـ (١٢) دينار ودارمأجرة من قبل مديرية الصحة ، إذ اتخذ كمستوصف للمركز القضاء بـ (٢٤) دينار، فضلاً عن ذلك كان من ضمن املاك البلدية دارين مؤثثان اجر كل واحد بـ (٢٤) دينار ودارين إيجار كل واحد بـ (١٢) دينار ودار مأجرة بـ (٧,٢٠٠) دينار ومقهى أجرة بـ (٢٢,٠٠٠) دينار وأربعة حوانيت كانت تشترك بها مع اولاد عزرا داود مأجرة بـ (٢٣,٣٥٠) دينار ربع إيجارها للبلدية وزيادة على ذلك كان للبلدية ثلاثة معابر مؤجرة سنويا بـ (٢٨٨) دينار (٨٣) ، وسعت البلدية عام ١٩٣٨للقيام بعدة مشاريع ومنها هدم نصف سوق (دلتاوه) وبناء سوق مسقف على الطرز الحديثة والعمل على توسيع الشوارع في داخل مركز القضاء وكان القضاء ينار بالطاقة الكهربائية وعلى الرغم من من انها كانت تضيء المركز بصورة جيدة الا ان البلدية سعت إلى انشاء مشروع جديد وصل إلى مراحله الأخيرة وكانت واردات لجنة الكهرباء (١٧٣,٥١١) دينار انفق منها (١٥٠,٠٠٠) دينار وبقي في صندوق اللجنة (٢٣,٥١١) دينار (٨٤) .

(١٩)

ضم المجلس البلدي في بلدية مركز القضاء عام ١٩٣٩ داود الحاج حسن وعبدالله كاظم وعبدالجليل إسماعيل وعبدالأمير هويدي وسرمد عبود وبلغت واردات البلدية (٦٤١,١١١) دينار انفقت منها كمصروفات لإعمالها (٢٠٦,٢٢٧) دينار وبقي لديها (٤٣٤,٨٨٤) دينار ودع منه في صندوق البلدية في الخزينة العامة (٢٠٠) دينار وبقي في صندوقها (٢٣٤,٨٨٤) دينار وقامت البلدية بهدم سوق دلتاوه الذي احتوى العديد من المقاهي والمحلات وقامت بتعويض الفقراء واليتامى ممن هدمت محلاتهم وكان الغرض من تهديم السوق هو توسيع الشارعين في مركز القضاء (٨٥) ، وبادرت بلدية قضاء الخالص إلى تأسيس مشروع الماء الصافي وبلغ مراحله النهائية وكان للقضاء مشروع كهرباء وبلغت واردات المشروع عام ١٩٣٩ (١٧٣,٥١١) دينار صرفت منه اللجنة (١٥٠,٠٠٠) دينار وبقي في صندوقها (٢٣,٥١١) دينار(٨٦) .

ضم المجلس البلدي لقضاء الخالص السيد عبدالدائم هاتف والسيد عبد الجليل إسماعيل والسيد عايد موسى وتم انتخابهم في ٢٥ حزيران ١٩٤٥ والسيد حسون الحاجم انتخب في ٦ تشرين الأول ١٩٤٥ والسيد عباس الحاج رشيد وسيد علي السيد موسى والسيد عبدالهادي كاظم والحاج مهدي المحمود وتم انتخابهم في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٦ وكانت سجلات المجلس البلدي ممسوكة وفق الأصول وان جميع القرارات مسجلة وموقع عليها من قبل رئيس المجلس وأعضاءه وسجل المجلس آخر قرار برقم (٢١٩) في ١٩ كانون الأول ١٩٤٦ وكانت جميع القرارات قد نفذت وهي عبارة عن قرارات لإحالة الرسوم والصرف وفق اعتمادات الميزانية وكانت طرق البلدة مبلطة ولكن تغمرها المياه وتعلوها الأطيان وكان المرور من خلالها صعباً في موسم الشتاء (٨٧) .

كانت حسابات بلدية الخالص عام ١٩٤٦مشوشة ومرتبكة ، إذ ان سجلات الرسوم والالتزامات لم تنظم من عدة سنين وعد السبب في ذلك كاتب البلدية المفصول وحل محله كاتب مشروع الماء والكهرباء السيد عبدالحميد كاظم الذي باشر في عمله في ٢ايلول ١٩٤٦ و قام الكاتب بأعداد تقرير إلى القائمقامية بين فيه انه لم يعثر في البلدية على السجلات اللازمة لتحققات الحراسة والالتزامات والإيجارات والمصروفات وعلى اثر ذلك طالبت القائمقامية من المتصرفية بكتابها المرقم (٦٥٩٩) في ٣ ايلول ١٩٤٦ ايفاد مدقق البلديات لإكمال وانجاز السجلات المذكورة واستجابت متصرفية اللواء لطلب القائمقامية عندما قامت بأرسال مدقق البلديات في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ وطلب من المتصرفية الإيعاز إلى القضاء بالقيام بأجراء تحقيق عن الموظفين الذين اهملوا مسك هذه السجلات مع سجل الأمانات ، إذ انه لم يمسك هو الأخر ويبدو ان مدقق البلديات لم يقم بعمله كما يجب ، إذ كان عليه مساعدة الكاتب وإرشاده في تنظيم هذه السجلات اكد ذلك المفتش الإداري في تقريره المرقم (٢) في ١٨ كانون الأول ١٩٤٧ الذي طالب الجهات المعنية بإرسال لجنة من البلديات لغرض تدقيق الحسابات وتنظيمها (٨٨) .

اصبح رئيس بلدية قضاء الخالص عام ١٩٤٧ القائمقام ومرتبه (١٥) دينار وهو نصف الراتب كونه يشغل منصباً آخر وكاتب البلدية ومحاسبها السيد عبدالحميد كاظم ومرتبه (٨) دينار وتميز بنشاطه في عمله وفاضل ملا عباس جابي البلدية في مركز القضاء ومرتبه (٦) دينار وعزيز عبدعلي جابي ومراقب منطقة السندية ومرتبه (٥) دينار وهو في الوقت نفسه جابي ومشرف على قريتي خيراني الجول وجديد الأغوات وصابر عبود جابي ومراقب منصورية الشط وتوابعها خيراني الإمام والسعدية ومرتبه (٥) دينار وهادي عبد جابي ومراقب قرية هبهب وتوابعها قرى الحويش وقيصرين وإمام حسن وزيدان الخلف

(٢٠)

والبوعبدي ومرتبه (٤) دينار وشهاب احمد جابي ومراقب قرية الخويلصي وتوابعها عامرية وكوبات وكشكين الكبيرة وعليات ومرتبه (٤) دينار ومحمد المعطاف مراقب قصبة الخالص ومرتبه (٥) دينار وصادق علي مراقب قصبة الخالص مرتبه (٤) دينار وجعفر باقي مراقب ناحية بني سعد ، إذ ان بلديتها تابعة إلى مركز الخالص ومرتبه (٤) دينار ويوجد في كل قرية من هذه القرى كناس واحد ولكن جميعها افتقدت إلى الإنارة ماعدى قرية هبهب (٨٩) .

تكون كادر للجنة الماء والكهرباء عام ١٩٤٧ من كاتب البلدية السيد عبدالحميد وسائق المكائن السيد خلف السيد حسين مرتبه (٨) دينار ومسؤول الأسلاك الأساسية محمد العبدالله ومرتبه (٤) دينار وعامل الأسلاك الأساسية جاسم ومرتبه (٤) دينار وعامل الأنابيب مجيد الخلف ومرتبه (٣) دينار وضم المشروع ماكينتين للماء والكهرباء احدهما من نوع ري قوتها (٢٥) حصاناً والثانية من نوع رستون قوتها (٣٤) حصاناً وكانت الأولى مستهلكة وهي كثيرة العطل والثانية بحاله جيده وكان المشروع بحاجة إلى ماكينتين ذات قوة من (٣٥ – ٤٠) حصاناً وفي حالة عدم جلب الماكينتين ان المشروع معرض إلى التوقف عن العمل (٩٠) .

ان الملاحظ على هذه البلدية هو ارتباك حساباتها وعدم تنظيم سجلاتها ، إذ لاحظنا ذلك في عام ١٩٣٣ ثم في عام ١٩٤٦ ولعل الدائرة من الضرورات المهمة فيها هي حساباتها وتنظيم سجلاتها والا كيف تستطيع ان تنجز مشاريعها والأمر الآخر هو استهلاك احدى مكائن الكهرباء والماء وهذا يعني ان السكان مفتقرين إلى اهم خدمتين في القضاء وهذا يدلل علن ان البلدية لم تسعفها امكانيتها المادية من القيام بواجبها تجاه سكان القضاء .

٣ ـ بلدية مركز قضاء مندلي :

يقع قضاء مندلي في الشمال الشرقي من لواء بغداد وعلى مسافة (١١٥) كيلو متر وعلى مسافة (٩٣) من مركز لواء ديالى (بعقوبة) (٩١) ، وتأسست بلدية مندلي عام ١٨٧٧ وتولى رئاستها علي اغا وعين كاتباً لها حسن افندي وضم مجلسها البلدي عبدالله افندي ومحمد الياس ويوسف اغا وعباس اغا وحاج سليم افندي وفي عام ١٨٨٣ كان رئيس البلدية مصطفى افندي واستمر حسن افندي كاتبا لها وضم مجلسها البلدي سيد مهدي اغا ومحمد الياس اغا ومتسلم افندي وحسن اغا وفي عام ١٨٩٧ كان رئيس البلدية محمد اغا والكاتب علي ياور افندي وتكون مجلسها من علي محمد بك ورشيد اغا ومسعود اغا وكان للبلدية محكمة تشكلت من حسن حلمي المستنطق وسيد سيد احمد افندي ومعاونه محمد افندي وكاتب اول احمد فائق افندي وكاتب ثاني عمر فوزي افندي وبلغ سكان مندلي (٥٤٥٠) نسمه من الذكور و(٥٤٠٧) من الإناث (١٣٦) نسمه من اليهود (٩٢) .

تكون كادر بلدية مركز قضاء مندلي عام ١٩٢٢ من رئيس البلدية بكر بك محمد بك ومرتبه (١٨٠) وكاتب ومرتبه (١٢٠) وفراش ومرتبه (٣٥) وجاوش عدد (٣) مرتب كل واحد منهم (٣٥) ومختارين عدد (١٠) واحد منهم ومرتبه (٤٠) وأربعة مرتب كل واحد منهم (٣٥) ، فضلاً عن ذلك ان ثلاثة منهم مرتب كل واحد (٢٥) واثنين منهم مرتب كل واحد (٢٠) روبية ومنور للمصابيح عدد (٢) مرتب كل واحد منهم (٣٥) وموظفين الصحة والتطهير وهم مفتش الصحة ومرتبه (١٠٠) والصيدلي ومرتبه (٤٠) وكناسون عدد (٢٢) مرتب كل واحد منهم (٢٠) وتسلم الكادر رواتبهم بالروبية (٩٣) ،

وضم مجلسها البلدي عبدالله افندي معروف افندي ويوسف افندي غانم وحسن اغا شلال اغا وناصر الحاج حسن اغا وعبدالكريم حسين الحاج محمد اغا (٩٤) .

تكونت واردات بلدية مركز قضاء مندلي عام ١٩٢٢ من رسم البيوت والدكاكين (١٤٥٠٠) روبية ورسم المباني (٥٠٠) روبية ورسم الذبيحة (٤٢٠٠) روبية ورسم حيوانات النقل (٢٤١٠) روبية ورسم الإجازات (١٢٠) روبية ورسم الجسور والمعابر (٣٠٠٠) روبية ورسم الدلالية (٥٠٨٠) روبية ورسم إيجار املاك البلدية (٦٠٠) روبية ورسم المياه (٨٥٠٠) روبية ورسم الغرامات (٥٠٠) روبية ورسم الأرضية (٩٣٠) روبية ورسوم متفرقة (٢٠٠) روبية ورسم الربح من مبالغ البلدية المؤمنة (٤٦٢٧,٩) روبية اما مصروفات البلدية وهي معاشات ومخصصات المستخدمين (٤٧٤٠٩) روبية ومخصصات المختارين (٣٢٦٠) روبية مع مصاريف احتياطية (٤٠٠) روبية وانفقت البلدية في انشاء جسر اب نفط (٥٠٠٠٠) روبية وتعمير دائرة البلدية (١٥٠٠) روبية وتنظيم الطرق (٢٥٠٠) روبية ورشها (٦٠٠) روبية ورواتب موظفي التنوير (٥٤٠) روبية وقيمة الغاز ومايتعلق به (٢٢٠٠) روبية ورواتب موظفي الصحة (٤٦٨٠) روبية ورواتب المستخدمين بالوقاية (٣١٢٠) روبية ومصاريف الوقاية (٣٠٠) روبية ومصاريف عرضية (٥٠٠) روبية (٩٥) .

كان رئيس بلدية مندلي عام ١٩٣٤ محمود اغا وقد امتلك الرئيس اطلاع واسع في شؤون البلدية وإدارتها وبلغت واردات البلدية (٩٠٠) دينار في عام ١٩٣٤ وتأتي وارداتها من املاكها التي تؤجرها إلى دوائر الحكومة ومن جسر اب نفط الذي يعد من املاكها والذي كان في نية وزارة الاقتصاد شراءه الا ان ذلك لم يحدث وقامت البلدية باستقراض مبلغ (٢٠٠٠) دينار من بلدية مركز قضاء الخالص (دلتاوه) وهي قائمة بتسديده على شكل اقساط قيمة القسط (٢٠٠) دينار سنوياً هذا ماذكره المفتش الإداري في تقريره المرقم (١١٣٥) في ٢٦ ايلول ١٩٣٤ والذي اشار إلى ان القضاء يعاني من مشكلة الماء على الرغم من وجود مشروع للماء ولكنه لايسد حاجة السكان وان البلدية بحاجة ماسة إلى مساعدة الحكومة لكي توسع المشروع وتزيد عدد المشتركين من (٦٠) مشترك إلى (١٥٠) مشترك في حال توفر المرونة في اجور الاشتراك ، فضلا عن ذلك اكد المفتش في تقريره ان للبلدية مشروع للكهرباء بالاشتراك مع المتعهد سالم سمعون (٩٦) .

ضم المجلس البلدي للمركز قضاء مندلي عام ١٩٣٧ مدحت سلمان وحشمت عبدالقادر وخورشيد عبدالقادر وبدأت مدة عضويتهم في ٢٧ كانون الأول ١٩٣٣ وانتهت في ٣١ كانون الأول ١٩٣٧ وعبدالقاهر ملا صلاح ورشيد مجيد كورجه ورشيد مسعود وقد بدأت مدة عضويتهم في ١ كانون الثاني ١٩٣٧ وانتهت في ١كانون الثاني ١٩٣٩ وكانت قرارات المجلس عام ١٩٣٦ (٤٩٦) قرار وفي عام ١٩٣٧ اصدر المجلس البلدي (١٠٣) قرار لغاية ١٩ أيار ١٩٣٧ وكانت مرتبة بالسجل وموقعة من قبل كافة الأعضاء وكانت سجلات البلدية مرتبة وذلك عائد إلى الكاتب الذي كان قائماً بواجبه على خير مايكون (٩٧) ، وكانت واردات البلدية عام ١٩٣٦ (٤١٢,٢٣٧) دينار انفقت منها كمصروفات على اعمالها (٦٦,٩٢٤) دينار وبقي (٣٤٥,٣١٣) دينار ودع منه في صندوق البلدية في الخزينة العامة (٢١٤,٤٠٧) دينار وبقي في صندوقها (١٣٠,٩٠٦) دينار وكانت رسوم البلدية هي رسم حيوانات النقل (٦٧) دينار ورسم الأرضية (٦٠,٥٠٠) دينار ورسم اجازات الحرف (٤٨٠٠) دينار ورسم سمسرة الحيوانات (٤٢٠٠) دينار ورسم الحراسة (٣٠٩) دينار ورسم الكحول (٩١,١٨٥) دينار ورسم ضريبة

(٢٢)

الأملاك (٤٩,٤٣٩) دينار ورسم المبالغ المؤمنة (١٤,٢٦٩) دينار ورسم سلفة القروض (١٠٠) دينار اما رسومها لغاية ٢٥ أيار ١٩٣٧هي رسم حيوانات النقل (٨٩,٢٥٠) دينار ورسم إجازات الحرف (٤٨٠٠) دينار ورسم الدلالية (٣٨,٦٠٠) دينار ورسم سمسرة الحيوانات (٩٧) دينار ورسم الحراسة (٣١٦,١٣٠) دينار ورسم الأرضية (٨١) دينار ورسم إيجار الأملاك (٨٩,٤٠٠) دينار ورسم الكحول (٩١,١٨٥) دينار ورسم وضريبة الأملاك (٩٨) .

ظل مشروع الماء والذي تأسس عام ١٩٣٠ في مركز قضاء مندلي على وضعه ، إذ انه بقي مشروع صغير لم يجري عليه اي توسع على الرغم من مضي سبعة اعوام على إنشاءه ، ولاسيما وانه كلف (٢٧٤٨,٢٠٩) دينار ولم تدفع البلدية منه سوى (٥٠٥,٣٠٩) دينار ولذلك وحسب ماتم دفعه من قبل البلدية على مدى الأعوام السبعة فان البلدية تحتاج إلى (٢٠) عام لكي تسدد اجور المشروع هذا ماكده المفتش الإداري في تقريره المرقم (٩٦٩) في ١٥ أب ١٩٣٧ الذي اقترح مد الأنابيب للعموم القضاء بغية زيادة إيرادات المشروع من اجل تسديد القرض من جانب وحفظ صحة السكان الذين يشربون الماء من النهر المليء بالجراثيم وأكد المفتش يجب على البلدية استيفاء رسم الكحول وضريبة الأملاك من اجل زيادة وإرادتها حتى تستطيع تأسيس مشروع للكهرباء نظراً لحاجة القضاء الماسة له وبلغت واردات مشروع الماء في قضاء مندلي (٦٦,٩٣١) دينار انفقت منه كمصروفات لإعمال المشروع (٤,٩٩٨) دينار وبقي في صندوق المشروع (٦١,٩٣٣) دينار (٩٩) . والجدول الأتي يبين قيمة الأجور التي تستلمها لجنة المشروع من المشتركين فيه .

جدول رقم (١٠) يبين قيمة الأجور التي تستوفيها بلدية مندلي عام ١٩٣٧ عن اجور الماء في الشهر من المشتركين في المشروع (١٠٠) :

ت	المشتركين	المبلغ
١	المدارس	١٥٠ فلساً
٢	اصحاب الدور السكنية	١٥٠ ، ٢٢٥ فلساً
٣	اصحاب المقاهي	٢٧٥ فلساً
٤	الدوائر الحكومية	٤٥٠ فلساً
٥	الحمامات	٥٢٥ فلساً

لو نظرنا الى الجدول رقم (١٠) لوجدنا ان الأسعار التي حددتها البلدية في جبايتها عن خدمات الماء إلى ابناء القضاء تختلف قيمتها وحسب المؤسسة او المهنة ، إذ انها قدمت بسعر (١٥٠) فلسا خدمتها إلى المدارس بينما صنفت الدور السكنية ولم تجعل تسعيرة واحدة للكل الساكنين ورفعت التسعيرة إلى الضعف تقريباً للدوائر الحكومية اما اصحاب الحمامات فهم كانوا اصحاب اعلا تسعيرة وهي بهذا قد تتعامل مع واقع الذي يعشه السكان وقدرتهم على دفع الأجور وهذا يعد من الأمور الجيدة .

أصبح رئيس بلدية مركز قضاء مندلي عام ١٩٣٩ السيد طالب النقيب وهو رجل معروف ومن إشراف القضاء وضم مجلسها البلدي الحاج رشيد وخورشيد فارس وعبدالجليل سلمان ومدحت سلمان وعبدالقادر

(٢٣)

صالح وكان سجل المجلس البلدي ممسوكاً واتخذ المجلس (٥٢) قراراً تمت مصادقتها من قبل أعضاءه وكان سجل اليومية مشوشاً وفيه كثير من الشطوب وارجع رئيس البلدية السبب في ذلك إلى الكاتب السابق ماجد رؤوف الذي فصل من وظيفته وحل مكانه كاتباً للبلدية فارس عبدالرسول والذي وصف من قبل المفتش الإداري وحسب تقريره المرقم (٢٥٩) في ١١ نيسان ١٩٣٩ بأنه متوسط الاقتدار في عمله ويؤدي واجبه بصورة مرضية (١٠١) .

كان رئيس بلدية قضاء مندلي عام ١٩٤٧حشمت المفتي عين في وظفته ٢٤ ايلول ١٩٤١ ومرتبه (١٥) دينار حصل على آخر ترفيع في ٢٢ آب ١٩٤٦ وكاتب البلدية عبدالستار حسين عين في وظفته ٥ تشرين الأول ١٩٤٥ وجابي البلدية محمد صبري عين في وظيفته ١آب ١٩٤٦ وجابي قرية قزانية السيد ابراهيم حسن ومرتبه (٥) دينار ومراقب البلدية إسماعيل إبراهيم ومرتبه (٤) دينار ومراقب البلدية ناجي صالح ومرتبه (٢,٥٠٠) دينار وفراش البلدية صالح جمعة (٣,١٠٠) دينار وضم المجلس البلدي الحاج ولي غلام حسن باش اغا وقاسم السيد سلمان النقيب والسيد محمود عبدالستار والسيد رستم النقيب والسيد مدحت سليمان وللبلدية مجموعة من الأملاك هي مدرسة ابتدائية مأجرة بـ (١٢) دينار ومستوصف مأجر بـ (٣٣,٥٠٠) دينار في قرية قزانية ومكتبة الارشاد في مركز القضاء مأجرة بـ (٤٩,٩٩٣) دينار وسكن القائمقام مأجر بـ (١٥) دينار ودائرة البلدية ، فضلاً عن مجزرة مأجرة بـ (٦) دينار (١٠٢) ، ومن المشاريع التي قامت بها بلدية مركز قضاء مندلي عام ١٩٥٧ انشاء مشروع ماء مندلي الجديد والذي بلغت طاقته الاستيعابية (٢٠٠) الف غالون وقد تكون المشروع من نصف خزان انكليزي مع ملحقاته (١٠٣) .

تميزت هذه البلدية بضعف وارداتها ولهذا كانت غير قادرة على انشاء المشاريع ولكن على من ذلك حاولت انشاء مشروع الكهرباء الذي كان لايسد حاجة المستهلكين وكان للبلدية مجموعة من الاملاك ولكن إيراداتها ليست بالحجم الذي سد مشاريع البلدة ، فضلاً عن قيامها بتأسيس مشروع الماء عام ١٩٥٧ .

٤ - بلدية مركز قضاء المقدادية (شهربان) :

المقدادية قضاء تابع إلى لواء ديالى وتغيرت تسميته من شهربان إلى المقدادية عام ١٩٥٠ ويقع في القسم الشمالي الشرقي من لواء بغداد على بعد (٩٠) كيلو متر وعلى مسافة (٤٠) كيلو متر من مركز لواء ديالى (بعقوبة) (١٠٤) ، وتأسست بلدية شهربان عام ١٨٩٤ (١٠٥) .

تولى رئاسة البلدية عام ١٩٢٢ عبدالباقي وضم مجلسها حسين افندي الحاج ثائر وغالب افندي عبدالرحمن وجاسم افندي ال حسين وعلي افندي ال سلمان وعبدالحميد افندي (١٠٦) وقامت البلدية باستيفاء رسم الأملاك خلافا للتعليمات وزارة الداخلية وبسبب ذلك استفسرت الوزارة وحسب كتابها المرقم (٩٩) في ٢٦ حزيران ١٩٢٤ حول استيفاء بلدية شهربان ضريبة الأملاك من المواطنين في القضاء واكدت الوزارة ان الضريبة التي يتم فرضها على المواطنين يجب ان تقر من قبل الحكومة ويصادق عليها مجلس الوزراء (١٠٧) ، وعلى الرغم من تبرير متصرفية لواء ديالى عن بلدية شهربان

كونها لم تستلم الرسم من تلقاء نفسها وإنما استندت تعليمات الوزارة والتي تجيز لها اخذ هذه الضريبة (١٠٨) ، وكان رد الوزارة وحسب الكتاب المرقم (٩٨٨٥) في ٧ تموز ١٩٢٤ ان البلدية قد استوفت عام ١٩٢٣ رسم الأملاك وان باقي الرسم (٧٩٠,٤٠٠) روبية وان المبلغ المخمن إلى عام ١٩٢٤ هو (١٠٥٠)

(٢٤)

روبية وأكد كتاب الوزارة على بلدية شهربان إجراء الأتي :

١- ان يعلن في قضاء شهربان الغاء هذا الرسم .

٢– الغاء الجدول المتضمن هذا الرسم وإرسال بدل عنه إلى الوزارة .

٣ – اعادة الرسم المأخوذ إلى اصحابه فرداً فرداً بحضور اعضاء المجلس البلدي ويصدق من قبل المجلس الإداري وترسل البلدية إلى الوزارة الصور والوثائق التي تثبت ذلك (١٠٩) .

تكون كادر بلدية مركز قضاء شهربان عام ١٩٢٥ من رئيس البلدية ومرتبه (١٠٠) وكاتب ومرتبه (٦٠) وحارس أول ومرتبه (٣٠) وحراس عدد (٥) مرتب كل واحد منهم (٢٠) وجاوش أول ومرتبه (٤٠) وجاوش عدد (٤) مرتب كل واحد منهم (٢٥) وكناسون عدد (٦) مرتب كل واحد منهم (١٨) وسائق عربة ومرتبه (٢٠) وتسلم الكادر رواتبه بالروبية (١١٠) ، وتكونت رسوم بلدية مركز قضاء شهربان عام ١٩٢٥ من رسم المباني (١٠٠) روبية ورسم الذبيحة (١٨٥١,٩) روبية ورسم الوردية (٤٥٦٧,٨) روبية ورسم الإجازات (٣٥٠) روبية ورسم العبور (٣٢٠٧) روبية ورسم الدلالية (٢٧٩٧) روبية ورسم الحراسة (١٥٦٠) ورسم الأرضية (٢٢٧٦,٤) روبية ورسم الغرامات (١٠٠) روبية والمتفرقة (٦٠٠) روبية ورسم الديون (٣٦٩) روبية وكانت مصروفات البلدية وهي رواتب المستخدمين (٣٤٢٠) روبية ومخصصات الحراس (١٥٦٠) روبية وصرفيات الإيجارات (٢٠) روبية والقرطاسية (٦٠) روبية وتنظيم الطرق ورشها (٦٠٠) روبية وقيمة الغاز ومايتعلق به (١١٥٠) روبية ورواتب موظفي الوقاية (٢٠٨٦) روبية وأجور مشترى الحيوانات والعناية بها (٤٥٠) روبية وتعليم الأمين (٢٤٠) روبية وإشغال عارضة (٣٠٠) روبية والمساهمة في المساعدة على بناء مدرسة (٥٠٠) روبية وإسعاف الفقراء (٤٠٠) روبية ومصاريف الدفن (٥٠) روبية ومصاريف متفرقة (٦٠٠) روبية (١١١) .

تولى رئاسة بلدية قضاء شهربان عام ١٩٣٤ سلمان الندي وهو من أهالي دلي عباس وكان غير حائز على رضى الأهالي هذا ماشار اليه المفتش الإداري وحسب تقريره المرقم (٥٩) في ٣ آذار١٩٣٤ استبداله او إرسال شخص من خارج الناحية وتأمين مخصصاته وبلغت واردات البلدية (١٦,٢٥٠) دينار في حين كان المخمل (١٥٠) دينار وكان للبلدية ثلاثة بنايات واحدة منها مشغولة من قبل حاكم القضاء والثانية مستغلة من قبل البلدية وكان في الحسبان نقل البلدية إلى سراي الحكومة واستغلال بنايتها الحالية لغرض سكن الموظفين واتخذت الصحة البناية الثالثة مقراً للمستوصف وتوجد في الناحية ماكينة كهرباء معطلة عن العمل وقد رهنها وجميع

اجهزتها (الأسلاك والمحركات والأعمدة) من قبل المتعهد عيدان الندي وعلى الرغم من رهنها من قبل المتعهد الا انه لم يباشر بتشغيلها (١١٢) .

أصبح رئيس بلدية المقدادية عام ١٩٤٧ سلمان فدعم مرتبه (١٥) دينار وكان كبير في العمر وهو بذلك لايستطيع القيام بشؤون البلدية كونها تحتاج إلى رئيس نشط من خريجي الدراسة لكي يقوم بإصلاح هذه الناحية وتنظيمها من حيث تبليط طرقها وحدائقها ومحاسب البلدية السيد إسماعيل نصيف راتبه (١٢) دينار عين في وظيفته في ٢٨ آب ١٩٤٤ وكاتب البلدية حمادي السائح راتبه (٨) دينار عين في وظيفته في تموز ١٩٤٤، فضلاً عن ذلك ضم كادر البلدية خمسة مراقبين وضم المجلس البلدي كل من حسين العبود وعبدالوهاب رحمان وتوفيق حسين وجليل اغا إبراهيم وانتهت مدة عضويتهم في عام ١٩٤٧ اما الأعضاء الباقين تم انتخابهم عام ١٩٤٦ وهم علي بزلي وعبدالمطلب امين وعبدالرزاق محمد اغا ومدلول محمود

(٢٥)

وقد افتقر قضاء شهربان لمشروعي الماء والكهرباء ولذا قامت البلدية برصد مبلغ (١٧٣٨) دينار من اجل تأسيس المشروعين وفي سبيل تسهيل مهمة البلدية رصدت وزارة الداخلية مبلغ (٥٠٠٠) دينار من اجل اتمام المشروعين (١١٣) .

منحت وزارة الداخلية للبلدية ناحية المقدادية عام ١٩٥١ (١٢٠٠) دينار وقد اعطيت بلدية ناحية ابو صيدا (٦٠٠) دينار ولم يعطى إلى منطقة كنعان من المبلغ شيء يذكر لعدم وجود بلدية فيها وقامت بلدية شهربان ببعض المشاريع العمرانية في مركز القضاء وزيادة على ذلك كان وفي نيتها تبليط بعض الطرق وإنشاء متنزه وترميم المجزرة وتشكو منطقة كنعان وأبو صيدا من رداءة ماء الشرب وكانت بأمس الحاجة إلى قيام البلدية بإنشاء مشروع للماء ومع ان أهالي أبي صيدا تبرعوا على حسابهم الخاص إلى إنشاء مشروع للماء الا انه لم يتم اقامة المشروع على الرغم من الحاجة الماسة له وقد أنجزا مشروعا الماء والكهرباء في ناحية شهربان على احسن مايمكن (١١٤) ، و كان رئيس بلدية قضاء المقدادية عام ١٩٥٣ القائمقام القضاء ويتقاضى عن منصبه (٤) دينار كونه يتقاض راتباً آخر عن منصبه كمدير ناحية وكاتب البلدية محمود عبدالله ومرتبه (١٥) دينار وعين في وظيفته في ١٥ تشرين الأول ١٩٤٥ ونقل من مركز قضاء السليمانية وهو يقوم بعمل الجابي ، فضلاً عن وظيفته الكتابية وللبلدية خمسة كناسين يقومون بمهام تنظيف مركز القضاء وبلغت وارداتها عام ١٩٥٣ (٣٤٤٢,٤٢٨) دينار وانفق منها كمصروفات للبلدية في انجاز إعمالها (٤٧١,٥٧٦) دينار وبقي لديها (٣٤٤٥,٧٥٢) دينار (١١٥) ، وكان لدى البلدية مجموعة من الأملاك عام ١٩٥٣هي أربعة دور وعشرة دكاكين وبناية دائرة البريد ونادي الموظفين ومقهى واحدة وكانت غالبية هذه الأملاك مأجرة وتدر على البلدية إرباح لأبأس بها وقد قامت البلدية بعدة مشاريع في القضاء منها انجاز تبليط الشارع الرئيس في القضاء والذي يبدأ من الشمال إلى الجنوب ماراً بسراي الحكومة وقد اعطي المشروع بطريقة المناقصة العلنية وكلف (٣٢٥٠) دينار (١١٦) .

قد تكون بلدية المقدادية قد وفرت الخدمات إلى مركز القضاء في نهاية حقبة الأربعينات من القرن العشرين الا انها عجزت على شمول النواحي والقرى التابعة لها بتلك الخدمات .

(٢٦)

الخاتمة :

١ – قدمت بلدية مركز قضاء سامراء خدمات عديدة الى اهالي مركز القضاء الا ان الامكانيات الضعيفة وعدم الدعم المادي من قبل الجهات الرسمية ولد ضعفاً في تلك الخدمات ولاسيما في توفير الماء الصالح للشرب .

٢ – برهنت الانتخابات في بلدية مركز قضاء المحمودية عدم التزام الجهات الرسمية بالقوانين المعمول بها والمجيء بأشخاص يسخرون في خدمة السطات بغض النظر عما تسفر عنه نتائج الانتخابات .

٣ – لعب المفتش الاداري دوراً كبيراً في مراقبة كوادر البلديات والعمل على محاسبتهم في حال تقصيرهم وتصل اثره الى طردهم من اوظائفهم بل احالتهم الى المحاكم ان تطلب الامر ذلك .

٤ – ادت بلدية قضاء الحي دوراً كبيراً في تقدم الخدمات الى اهالي مركز القضاء ولاسيما في خدمتي توفير الماء والكهرباء .

٥- كانت واردات البلديات غير ثابتة ومتغيرة من عام لآخر وعد ذلك سبباً لارباك العمل الخدمي لتلك البلديات ولاسيما انه يضطر البلدية الى تقليل رواتب كوادرها او الاستغناء عن بعض مشاريعها .

٦ – كانت الاقضية بحاجة الى كثير من الخدمات وعلى الرغم من سعي البلدية والجهات المسؤولة في المتصرفية وبدعم من الاهالي بأمكانيتهم السيطة الا ان ذلك يلاقي معارضة من قبل وزارة الداخلية حين تبدي عدم موافقتها .

٧ – بقيت قسم من البلديات لاتملك الامكانيات لتوفر الحد الادنى من الخدمات ولاسيما الماء الصالح للشرب وحتى نهاية مدة الدراسة .

٨ – استعانة الجهات الحكومية بالقائمقامين في تولية مسؤولية ادارة البلديات مما انعكس بشكل ايجابي على مستوى الخدمات التي تقدم الى الاهالي .

٩ – تميزت بلدية مركز خانقين بتقديمها افضل الخدمات الى اهالي مركز القضاء ومنذ وقت مبكر ولاسيما في خدمة الكهرباء .

١٠ – خولت البلديات صلاحيات قضائية من اجل الفصل بين الاهالي وكان رؤساء البلديات يتمتعون بهذه الصلاحيات مما كان يسهل مهمة الاهالي في حل المشكل المتعلقة بهم .

١١ – وقفت وزارة الداخلية موقفاً حازماً من البلديات التي كانت تتجاوز القوانين وتفرض الرسوم على الاهالي من تلقاء نفسها .

(٢٧)

الهوامش

١ - رياض عبدالله احمد السامرائي ، تحليل مقارن للنمو العمراني لمدينتي تكريت وسامراء ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٢ .

٢ - عبدالعظيم نصار ، المصدر السابق ، ١٩٩ – ٢٠٠ .

٣ - المصدر نفسه ، ص ٢٩٦ .

٤ - الروبية : وهي عمله هندية تعادل (٧٥) فلساً ومن أجزائها العانة والتي تعادل (٤) فلوس والبارة وهي أقل قيمة من العانة واستخدمت من قبل البريطانيين في العراق عام ١٩١٦ بعد الغاء الليرة العثمانية وبقي التعامل في هذه العملة إلى عام ١٩٣٢ . ينظر :

سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، موسوعة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٧٦ – ١٨٢ ؛ جميل الطائي ، موسوعة تاريخ محلات بغداد وأسرها (الجانب الشرقي) ١٦٣٨ – ١٩٥٨ ، مطبعة انوار دجلة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠١ .

٥ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٣٧٥ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية قضاء سامراء عام ١٩٢٥، كتاب مرفوع من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء بغداد ، كادر بلدية قضاء سامراء عام ١٩٢٥، و ٣٤ ، ص ١٣٤ .

٦ - المصدر نفسه ، واردات وصرفيات بلدية سامراء عام ١٩٢٥ ، و ٣٥ ، ص ١٣٥ .

٧ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٣٧٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء سامراء عام ١٩٣٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، كادر بلدية قضاء سامراء عام ١٩٣٧ ، و ٢٦ ، ٤٢ .

٨ - المصدر نفسه ، كادر لجنة ماء وكهرباء قضاء سامراء عام ١٩٣٧ ، و ٢٦ ، ص ٤٣ .

٩ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٤٩٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش الوحدات الإدارية في لواء بغداد ١٩٤٩ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية قضاء سامراء ١٩٤٩ ، و ٣٨ ، ص ص ٥٥ – ٥٦ .

١٠ - جريدة الحرية ، العدد ١١٨ ، ٢٨ شباط ١٩٥٨ .

١١ - عبدالرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

١٢ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٧٣٦٧ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية المحمودية عام ١٩٢١ - ١٩٢٤كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء بغداد ، كادر وواردات ومصروفات بلدية المحمودية عام ١٩٢١ ، و٥ ، ص ١٠ .

١٣ - حدد قانون الانتخابات البلدية عدة شروط في انتخاب عضو المجلس البلدي وهي ترشيح الرجال دون النساء ومعرفة القراءة والكتابة وان يكون العضو غير متهم بجناية او جنحة باستثناء الجنحة السياسية وان

يقدم العضو ضمن حدود بلديته . ينظر :

ضياء الدين الحيدري ، الإدارة والإداريون في العراق ، مطبعة سعد ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ٢٠٩ .

١٤ - لم يقتصر موضوع الاختيار على اعضاء المجالس البلدية بل تعدى ذلك إلى اختيار المختارين على الرغم من التعليمات التي نص عليها بموجب انتخاب عضو المجلس البلدي او المختار بموجب القانون ، إذ

حصل ذلك في انتخابات المختارين في محلة غرات طويلات ف ٢٤ آذار ١٩٣٣في قضاء بغداد إذ حصل مسند المحمد على (٥٢) صوت والسيد جاسم النصيف (٣٩) صوت والسيد محمود شهاب (٣٢) صوت واختير الأخير من قبل امين العاصمة مع انه كان اقل

١٥ - محمد حميد حمزة ، قضاء المحمودية دراسة في احواله الإدارية والاجتماعية والاقتصادية حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ص ٩٤ – ٩٧ .

١٦- الياهو دنسكور ، دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، مطبعة الأمين ، بغداد ، د – ت ، ص ٤٨٤ ؛ محمد حميد ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

١٧ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٧٣٦٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء المحمودية ١٩٣٦ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء المحمودية عام ١٩٣٦ ، و٢٨،ص ٣٠ .

١٨ - الجدول من عمل الباحث اسنادا إلى : المصدر نفسه ، بلدية قضاء المحمودية عام ١٩٣٦ ، و٢٨ ، ص٣٠ .

١٩ - محمد حميد حمزه ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٣ – ١٨٤ .

٢٠ - د. ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٤٩٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش الوحدات الإدارية في لواء بغداد عام ١٩٤٩ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء المحمودية عام ١٩٤٩ ، و٥٧ ، ص ص ٨١ – ص ٨٢ .

٢١ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٤٠٤ /٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء بغداد عام ١٩٥١ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية المحمودية عام ١٩٥١ و ١٨٨ ، ص ص ٢٥٨ – ٢٦٠ . ٢٢ - جريدة الشعب ، العدد ٣٩٢٧ ، ١١ أيلول ١٩٥٧ .

٢٣ - كان قضاء الحي تابعاً إلى لواء المنتفك عام ١٩٢١ بعد ان كان تابعا إلى قضاء الكوت عام ١٩١٧ وقد أعيد إلى لواء الكوت عام ١٩٢٢ . ينظر :

سعد قاسم باهض المالكي ، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قضاء الحي ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ ، ص ١١٩ .

(٢٩)

٢٤ - ياسين عباس حمد ، تطور المؤسسات الصحية في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة وثائقية ، مجلة دراسات اسلامية ،، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة كربلاء ، العدد ١٩ ، ١ آذار ٢٠١٨ ، ص ٣٥٩ .

٢٥ - عبدالعظيم نصار ، المصدر السابق ، ص ص ٦ – ٢٤٧ .

٢٦ - فاطمة عبد شرقي العتابي ، الكوت دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩١٤ – ١٩٣٩ ،

رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٥ .

٢٧ - د. ك. .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقم ١٦٣٠ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية قضاء الحي ١٩٢٣عام ، كتاب صادر من قبل وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء الكوت ، كادر بلدية قضاء الحي عام ١٩٢٣ ، و ٤ ، ص ٤٢ .

٢٨ –المصدر نفسه ، إيرادات ومصروفات بلدية قضاء الحي ١٩٢٣ ، و٤ ، ص ٤٣ .

٢٩ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٦٣٥ / ٣٢٠٥٠ ، بلديات لواء الكوت عام ١٩٢٤ ، كتاب صادر من متصرفية لواء الكوت إلى وزارة الداخلية ، تعيين مدير بلدية قضاء الحي عام ١٩٢٤ ، و٩ ، ص ١٤ .

٣٠ - سعد قاسم باهض المالكي ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

٣١ - د. ك. .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٨٣٢٣ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء الحي ١٩٣٥ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، مشاريع بلدية قضاء الحي عام ١٩٣٥، و٦ ، ص ١١

٣٢ - المصدر نفسه ، املاك بلدية قضاء الحي ١٩٣٥ ، و٧ ، ص ١٢ .

٣٣ - سعد قاسم باهض المالكي ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

٣٤ - د. ك. .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٩٦٤٣ / ٣٢٠٥٠ ، تقاريرعن لواء الكوت ١٩٤٠، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية قضاء الحي ١٩٤٠ ، و٤٦ ، ص ٨٢ .

٣٥ - سعد قاسم باهض المالكي ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

٣٦ - د. ك. .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ١٠٩٠٩ ، ٣٢٠٥٠ ، تقرير تفتيش لواء الكوت ١٩٥٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء الحي عام ١٩٥٨ ، و ٤٠٧ ، ص ٤٤٩ .

٣٧ - المصدر نفسه ، تفتيش لجنة ماء وكهرباء مركز قضاء الحي ١٩٥٨ ، و ٤١١ ، ص ٤٤٥ .

٣٨ - عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ ؛ فاطمه عبد شرقي ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

(٣٠)

٣٩ - عبدالعظيم نصار المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

٤٠ - لمى عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم ،الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨١ .

٤١ - الجدول من عمل الباحث استناداً إلى : د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٦٦٠ /٣٢٠٥٠ ، تصديق ميزانية بلدية الصويرة ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى

متصرفية لواء الكوت ، كادر بلدية الصويرة ١١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، و ٨ ، ص ١٢ ، و ١٣ ، ص ٩١ .

٤٢ - المصدر نفسه ، واردات ومصروفات بلدية الصويرة ١٩٢٣ ، و١٣ ، ص ٩٠ .

٤٣ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٦٢٨ / ٣٢٠٥٠ ، بلديات لواء الكوت ١٩٢٣ ، كتاب صادر من متصرفية لواء الكوت إلى وزارة الداخلية ، اقامة سده على نهر الصويرة عام ١٩٢٣ ، و٣ ، ص ٤٩ .

٤٤ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٦٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ ، تقرير عن قضاء الصويرة عام ١٩٣٦ ، تقرير مرفوع من قبل قائمقام الصويرة إلى وزارة الداخلية ، مدير وكاتب بلدية مركز قضاء الصويرة عام ١٩٣٦ ، و١٥ ، ص ٤١ .

٤٥ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨٢٥٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء الصويرة ١٩٣٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية مركز قضاء الصويرة ١٩٣٧ ، و ٧ ، ص ٢٢ .

٤٦ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٩٦٤٣ / ٣٢٠٥٠ ، تقارير عن لواء الكوت ١٩٥٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء الصويرة ١٩٥٢ ، و ١ ، ص١٤ .

٤٧ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٠٩٠٩/ ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء الكوت عام ١٩٥٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، لجنة الماء والكهرباء في مركز قضاء الصويرة عام ١٩٥٨، و٢٣ ، ص ١٩٤ .

٤٨ – المصدر نفسه ، تفتيش بلدية قضاء الصويرة عام ١٩٥٨ ، و٢١ ، ص ١٩٥ .

٤٩ - فاطمة غبد شرقي العتابي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

٥٠ - عبدالعظيم نصار ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

٥١ - فاطمة عبد شرقي العتابي ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

٥٢ - د . ك . و .، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ١٦٣٥ /٣٢٠٥٠ ، بلديات لواء الكوت لواء الكوت ١٩٢٢ ، كتاب صادر من قبل متصرفية لواء الكوت إلى وزارة الداخلية ، منتخبي بلدية قضاء بدرة عام ١٩٢٢ ، و١٥ ، ص ٣٠ .

٥٣ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٦٢١ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية بدرة عام ١٩٢٣ ، كتاب صادر من وزارة

(٣١)

الداخلية إلى متصرفية لواء الكوت ، كادر موظفي بلدية قضاء بدرة عام ١٩٢٢ ، و١١ ، ص ٧١ .

٥٤ - المصدر نفسه ، مصروفات بلدية بدرة عام ١٩٢٢ ، و١١ ، ص ٧٦ .

٥٥ المصدر نفسه ، انهاء خدمات موظف ١٩٢٣ ، و٦ ص ٥٧ .

٥٦ - المصدر نفسه ، استفسار حول قطع راتب مؤذن جامع بدرة ١٩٢٣ ، و٥ ، ص ٥٦.

٥٧- المصدر نفسه ، مؤذن جامع بدرة ١٩٢٤ ، و ١ ، ص ٥٠ ،

٥٨ - الجدول من عمل الباحث استناد إلى : المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٩٣٤٣ / ٣٢٠٥٠ ، تقارير تفتيش لواء الكوت ١٩٣٨ ، تقرير قائمقام بدرة مرفوع إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء بدرة عام ١٩٣٨ ، و٦ ، ص ٣٦ .

٥٩ - المصدر نفسه ، تقرير متصرف لواء الكوت جعفر حمندي إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء بدرة عام ١٩٣٨ ، و ٥٠ ، ص ٢٧٥ .

٦٠ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ٩٦٤٣ / ٣٢٠٥٠ ، تقارير المفتش الإداري عن لواء الكوت ١٩٥٢ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء بدرة عام ١٩٥٢ ، و٢ ، ص ١٣ .

٦١ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ١٠٩٠٩ / ٣٢٠٥٠ ، تقرير تفتيش الكوت ١٩٥٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، فتيش بلدية بدرة عام ١٩٥٨ ، و٢١٧ ، ص ٢٤٦ .

٦٢ - المصدر نفسه ، مشروع الماء والكهرباء في قضاء بدرة عام ١٩٥٨ ، و٢١٧ ، ص ٢٤٦ ، و٢١٨، ص ٢٤٧

٦٣ - سعد محمد علي حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

٦٤ - جمعه علي داي ، سكان مدينة خانقين للسنوات ٢٠٠٣ – ٢١٠ ، دراسة جغرافية ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، كركوك ، المجلد السابع ، العدد ٢ ، ٢٠١٢ ، ص ١٠ .

٦٥ - عبدالعظيم نصار المصدر السابق ، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٣ .

٦٦ - د . ك . و ، وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٤٦٠/ ٣٢٠٥٠ ، بلدية خانقين عام ١٩٢٢ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء ديالى ، كادر بلدية خانقين ١٩٢٢ ، و ٧٥ ، ص ٢٧٦ .

٦٧ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ١٤٦٤ / ٣٢٠٥٠ ، مجلس بلديات لواء ديالى ١٩٢٢ ، كتاب صادر من متصرفية لواء ديالى إلى وزارة الداخلية ، منتخبي بلدية خانقين ١٩٢٢، و ٢٣ ، ص ٣٠ .

٦٨ - المصدر نفسه ، واردات ومصروفات بلدية خانقين عام ١٩٢٢ ، و٧٥ ، ص ٢٧٧ .

٦٩ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٦٦٦ /٣٢٠٥٠ ، تقرير قضاء خانقين عام ١٩٢٤ ، كتاب صادر

(٣٢)

من متصرفية لواء ديالى الى وزارة الداخلية ، تنوير مركز قضاء خانقين ١٩٢٤ ، و٧ ، ص ١٠٩

٧٠ - الجدول من عمل الباحث استناداً إلى : المصدر نفسه ، كتاب صادر من وزارة الاشغال العامة الى وزارة الداخلية ، تنوير مركز قضاء خانقين ١٩٢٤ ، و١١ ، ص ١٥

٧١ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ٩٢٩٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء خانقين عام ١٩٣٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الاداري إلى وزارة الداخلية ، المجلس البلدي في مركز قضاء خانقين عام ١٩٣٧، و٢٦ ، ص ٣٥ .
٧٢ - المصدر نفسه ، مخالفة البلدية للتعليمات عام ١٩٣٧ و٢٦ ، ص ٣٤ .
٧٣ - المصدر نفسه ، بلدية مركز قضاء خانقين عام ١٩٣٧ ، و٢٦ ، ص ٣٧ .
٧٤ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨١٢٨ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء خانقين ١٩٣٩ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، الماء والكهرباء في قضاء خانقين ، و٢٦ ، ص ٣٥ .
٧٥ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٩٥٢٠ /٣٢٠٥٠ ، تقرير تفتيش لواء ديالى عام ١٩٤٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية خانقين عام ١٩٤٧ ، و٩٦ ، ص ٢٤٠ .
٧٦ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٣٧٢ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء خانقين عام ١٩٥١، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري الى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء خانقين عام ١٩٥١، و ٥ ، ص ٦ .
٧٧ - جريدة الشعب ، العدد ٢٨٦٣ ، ١٦آذار ١٩٥٤ .
٧٨ - جريدة الحرية ، العدد ٣٥٠ ، ١٩ آب ١٩٥٥ .
٧٩ - رشيد عبدعلي الحاج حسين ، الخالص من تاريخ الخالص ، مطبعة الإيمان ، بغداد ، د . ت ، ص ١٥ .
٨٠ - د . ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ١٤٥٥ /٣٢٠٥٠ ، منتخبي بلديات ديالى عام ١٩٢٢ ، كتاب صادر من قبل وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء ديالى ، منتخبي بلدية مركز قضاء الخالص عام ١٩٢٢، و ٢٣ ، ص ٣١ .
٨١ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٩١٠٠ ، ٣٢٠٥٠ ، بلدية دلتاوه عام ١٩٣٣ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة ، تأخر بلدية دلتاوه عام ١٩٣٣ ، و ٢ ، ص ٥ .
٨٢ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ٨٠٧٦ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء الخالص عام ١٩٣٨ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء الخالص ١٩٣٨ ، و ١٧ ، ص ٤٤.
٨٣ - المصدر نفسه ، املاك بلدية مركز قضاء الخالص عام ١٩٣٨ ، و ١٧ ، ص ٢٥ .
٨٤ - المصدر نفسه ، مشاريع بلدية مركز قضاء الخالص ١٩٣٨ ، و ١٧ ، ص ٢٦
٨٥ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ٦٩٧٤ /٣٢٠٥٠ ، تفتيش بلدية قضاء الخالص عام ١٩٣٩ ، تقرير

مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية قضاء الخالص ١٩٣٩ ، و١٤ ص ٤٨ .
٨٦ - المصدر نفسه ، مشروع الماء والكهرباء في قضاء الخالص ١٩٣٩ ، و ١٤ ص ٤٩ .
٨٧- المصدر نفسه الملفة المرقمة ٩٥٢٠ /٣٢٠٥٠ ، تقرير تفتيش لواء ديالى عام ١٩٤٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، المجلس البلدي في قضاء الخالص عام ١٩٤٧ و١٢١ ، ص ٣٣٧ .
٨٨ - المصدر نفسه ، حسابات بلدية قضاء الخالص عام ١٩٤٧ ، و١٢١ ، ص ٣٣٨ .
٨٩ - المصدر نفسه ، المصدر نفسه ، كادر بلدية قضاء الخالص عام ١٩٤٧ ، و١٢٩ ، ص ٣٣٦ .
٩٠ - المصدر نفسه ، لجنة الماء والكهرباء في قضاء الخالص ١٩٤٧ ، و١٢١ ، ص ٣٣٩ .
٩١ - عمران موسى المندلاوي ، مدلي عبر العصور ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٢ .
٩٢ - المصدر نفسه ، ص ص ٦٢ – ٦٨ .
٩٣ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ١٤٥٠ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية مندلي عام ١٩٢٢ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء ديالى ، كادر بلدية مركز قضاء مندليعام ١٩٢٢ ، و ٤٥ ، ص ٨٩..
٩٤ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ١٤٦٤ / ٣٢٠٥٠ ، مجلس بلديات لواء ديالى ١٩٢٢ ، كتاب صادر من متصرفية لواء ديالى الى وزارة الداخلية ، منتخبي بلدية مندلي ١٩٢٢ ، ص ٢٣ ، ص ٢٧ .
٩٥ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٤٥٠ / ٣٢٠٥٠ ، بلدية مندلي ١٩٢٢، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء ديالى ، واردات ومصروفات بلدية مركز قضاء مندلي ١٩٢٢ ، و٤٥ ، ص ٨٨ .

٩٦ – المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨١٨٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء ديالى عام ١٩٣٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية قضاء مندلي عام ١٩٣٤ ، و ١ ، ص ١٦ .
٩٧ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٩٨٧٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء مندلي ١٩٣٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، اعضاء مجلس بلدية مركزقضاء مندلي ١٩٣٧ ، و ١ ، ص ٢٦
٩٨ - المصدر نفسه ، واردات ورسوم بلدية مركز قضاء مندلي ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، و ١ ، ص ٢٥ .
٩٩ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٩٨٧٠ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء مندلي ١٩٣٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري الى وزارة الداخلية ، مشروع الماء في قضاء مندلي ١٩٣٧ ، و ١ ، ص ٢٧ ،
١٠٠ - الجدول من عمل الباحث استناداً إلى : المصدر نفسه ، و ١ ، ص ٢٧ .

(٣٤)

١٠١ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ، ٧٥٩٧ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء مندلي عام ١٩٣٩ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية مركز قضاء مندلي ١٩٣٩ ، و٣٣ ، ص ٣٩ .
١٠٢ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٩٥٢٠ /٣٢٠٥٠ ، تقرير تفتيش لواء ديالى عام ١٩٤٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء مندلي عام ١٩٤٧ ، و ١٠٩ ، ص ٢٨٩ – ٢٩٠ .
١٠٣ - جريدة الشعب ، العدد ٢٧٦٢ ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٧ .
١٠٤ - حمزه مصطفى ، ديالى صراع الجغرافية والتاريخ والهوية ، جريدة الشرق الأوسط ، السعودية ، العدد ٥٥٠٢٧١ ، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٦ .
١٠٥ - عبدالعظيم نصار ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
١٠٦ - د . ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ، ١٤٦٤ / ٣٢٠٥٠ ، مجلس بلديات لواء ديالى ١٩٢٢، كتاب صادر من متصرفية لواء ديالى إلى وزارة الداخلية ، منتخبي بلدية شهربان ١٩٢٢ ، و ٢٣ ، ص ٣٢ .
١٠٧ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ١٤٥٥ / ٣٢٠٥٠ / بلدية شهربان عام ١٩٢٤ ، كتاب صادر من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء ديالى ، الاستيضاح من استيفاء ضريبة الأملاك من قبل بلدية شهربان عام١٩٢٤ ، و ٥٩ ، ص ١٥٥ .
١٠٨ - المصدر نفسه ، استيفاء ضريبة الأملاك من قبل بلدية قضاء شهربان عام ١٩٢٤ ، و ٥٨ ، ص ١٥٤ .
١٠٩ المصدر نفسه ، رسوم البلدية قضاء شهربان عام ١٩٢٤ ، و٥٧ ، ص ١٥٣ .
١١٠ - المصدر نفسه ، كادر بلدية قضاء شهربان عام ١٩٢٥ ، و١٦ ، ص ٤٦ .
١١١ - المصدر نفسه ، إيرادات ومصاريف بلدية مركز قضاء شهربان ١٩٢٥ ، و١٧ ، ص ٤٩ .
١١٢ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٨١٨٩ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش لواء ديالى عام ١٩٣٤ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء شهربان ١٩٣٤ ، و٨ ، ص ٢٦ .
١١٣ - د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملفة المرقمة ٩٥٢٠ / ٣٢٠٥٠ ، تقرير تفتيش لواء ديالى ١٩٤٧ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، تفتيش بلدية قضاء شهربان عام١٩٤٧ ، و٦٠ ، ص ١٧٧ .
١١٤ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٣٧٢ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش قضاء المقدادية ١٩٥١ ، تقرير

(٣٥)

مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية المقدادية عام ١٩٥١ ، و٥ ، ص ٦ .
١١٥ - المصدر نفسه ، الملفة المرقمة ٧٠٠٥ / ٣٢٠٥٠ ، تفتيش مركز قضاء المقدادية عام ١٩٥٣ ، تقرير مرفوع من قبل المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية ، بلدية قضاء المقدادية ، و٢ ، ص ٣ .
١١٦ - المصدر نفسه ، املاك ومشاريع بلدية قضاء شهربان عام ١٩٥٣ ، و٢ ، ص ٤ .

(٣٦)

قائمة المصادر

أولا: الوثائق الغير المنشورة .

ملفات دار الكتب والوثائق : د . ك . و .

أ- ملفات وزارة الداخلية

رقم الملفة	عنوان الملفة
٣٢٠٥٠/٧٣٦٧	بلدية المحمودية عام ١٩٢١ - ١٩٢٤.
٣٢٠٥٠ / ١٤٥٠	بلدية مندلي عام ١٩٢٢.
٣٢٠٥٠ / ١٤٥٥	منتخبي بلديات ديالى عام ١٩٢٢
٣٢٠٥٠/ ١٤٦٤	مجلس بلديات لواء ديالى ١٩٢٢.
٢٠٥٠/١٤٦٠	بلدية خانقين عام ١٩٢٢ .
٣٢٠٥٠ / ١٦٦٠	تصديق ميزانية بلدية الصويرة ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ .
٣٢٠٥٠ / ١٦٢٨	بلديات لواء الكوت ١٩٢٣ .
٣٢٠٥٠ / ١٦٢١	بلدية بدرة عام ١٩٢٣ .
٣٢٠٥٠/١٦٣٠	بلدية قضاء الحي عام ١٩٢٣ .
٣٢٠٥٠/ ١٦٦٦	تقرير قضاء خانقين عام ١٩٢٤ .
٣٢٠٥٠/١٦٣٥	بلديات لواء الكوت عام ١٩٢٤.
٣٢٠٥٠/١٣٧٥	بلدية قضاء سامراء عام ١٩٢٥ .
٣٢٠٥٠ / ٩١٠٠	بلدية دلتاوه عام ١٩٣٣.
٣٢٠٥٠ / ٨١٨٩	تفتيش لواء ديالى عام ١٩٣٤ .
٣٢٠٥٠/٨٣٢٣	تفتيش قضاء الحي ١٩٣٥.
٣٢٠٥٠ / ٦٣٤٣	تقرير عن قضاء الصويرة عام ١٩٣٦ .
٣٢٠٥٠/٧٣٦٧	تفتيش قضاء المحمودية ١٩٣٦ .
٣٢٠٥٠ / ٩٢٩٩	تفتيش مركز قضاء خانقين عام ١٩٣٧.
٣٢٠٥٠ /٧٣٧٥	تفتيش قضاء سامراء عام ١٩٣٧ .
٣٢٠٥٠ /٨٢٥٩	تفتيش مركز قضاء الصويرة ١٩٣٧ .
٣٢٠٥٠/ ٨٠٧٦	تفتيش قضاء الخالص عام ١٩٣٨.

(٣٧)

٣٢٠٥٠/٩٣٤٣	تقارير تفتيش لواء الكوت ١٩٣٨ .
٣٢٠٥٠ / ٦٩٧٤	تفتيش بلدية قضاء الخالص عام ١٩٣٩.
٣٢٠٥٠ / ٧٥٩٧	تفتيش قضاء مندلي عام ١٩٣٩.
٣٢٠٥٠ / ٨١٢٨	تفتيش مركز قضاء خانقين ١٩٣٩ .
٣٢٠٥٠/٩٦٤٣	تقارير قضاء الكوت ١٩٤٠ ، ١٩٥٢
٣٢٠٥٠/ ٩٥٢٠	، تقرير تفتيش لواء ديالى عام ١٩٤٧.
٣٢٠٥٠/٨٤٩٠	تفتيش بلدية قضاء سامراء ١٩٤٩ .
٣٢٠٥٠ / ٧٣٧٢	تفتيش قضاء خانقين عام ١٩٥١.

٣٢٠٥٠ / ٨٤٠٤	تفتيش لواء بغداد عام ١٩٥١ .
٣٢٠٥٠ / ٧٠٠٥	تفتيش مركز قضاء المقدادية عام ١٩٥٣.
٣٢٠٥٠/١٠٩٠٩	تقرير تفتيش لواء الكوت ١٩٥٨ .

ثانياً : الاطاريح والرسائل :

١ - رياض عبدالله احمد السامرائي ، تحليل مقارن للنمو العمراني لمدينتي تكريت وسامراء ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .

٢ - سعد قاسم باهض المالكي ، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قضاء الحي ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ .

٣ - فاطمة عبد شرقي العتابي ، الكوت دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩١٤ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠٠٩ .

٤ - لمى عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم ،الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ .

٥ - محمد حميد حمزة ، قضاء المحمودية دراسة في احواله الإدارية والاجتماعية والاقتصادية حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستيرغيرمنشورة ، كلية التربية - ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ .

الياهو دنسكور ، دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، مطبعة الأمين ، بغداد ، د – ت .

ثالثاً : الكتب :

١ - جميل الطائي ، موسوعة تاريخ محلات بغداد وأسرها (الجانب الشرقي) ١٦٣٨ – ١٩٥٨ ، مطبعة انوار دجلة ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

(٣٨)

٢ - رشيد عبدعلي الحاج حسين ، الخالص من تاريخ الخالص ، مطبعة الإيمان ، بغداد ، د . ت .

٣ - سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، موسوعة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٤ - ضياء الدين الحيدري ، الإدارة والإداريون في العراق ، مطبعة سعد ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ٢٠٩ .

٥ - عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق قديماً وحديثاً ، ط٣ ، دار اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ .

٦ - عبدالعظيم نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤– ١٩١٨ دراسة تاريخية ، المكتبة الحديدرية ، ايران ، ١٩٩٤.

٧ - عمران موسى المندلاوي ، مدلي عبر العصور ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٥.

رابعاً : البحوث المنشورة :

١ - جمعه علي داي ، سكان مدينة خانقين للسنوات ٢٠٠٣ – ٢١٠ ، دراسة جغرافية ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، كركوك ، المجلد السابع ، العدد ٢ ، ٢٠١٢ .

٢ - حمزه مصطفى ، ديالى صراع الجغرافية والتاريخ والهوية ، جريدة الشرق الأوسط ، السعودية ، العدد ٥٥٠٢٧١ ، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٦ .

ياسين عباس حمد ، تطور المؤسسات الصحية في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة وثائقية ، مجلة دراسات اسلامية ،، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة كربلاء ، العدد ١٩ ، ١ آذار ٢٠١٨ .

خامساً : الصحف :

١ - جريدة الحرية ، العدد ٣٥ ، ١١٨ .

٢ - جريدة الشعب ، العدد ٢٧٦٢ ، ٢٨٦٣ ،٣٩٢٧ .